



مركز حرمون
للدراستات المعاصرة
HARMOON
Arařtırmalar Merkezi
For Contemporary Studies

الإعلام في سورية تحديات الواقع والمستقبل



أبحاث سياسية

الكاتب: عمر إدلبي



الإعلام في سورية تحديات الواقع والمستقبل

الباحث: عمر إدلبي

الباحثون المساعدون: علي الدالاتي – أمجد المالح – لبابة الهواري



المحتويات

4	مقدمة نظرية ومنهجية
6	المطلب التمهيدي: الإعلام السوري قبل الثورة
7	الفرع الأول: الإعلام في سورية قبل حكم الأسد
8	الفرع الثاني: الإعلام في سورية خلال حكم الأسد
8	أولاً: مرحلة حزب البعث وحافظ الأسد
9	ثانياً: مرحلة بشار الأسد
11	ثالثاً: الإعلام الحزبي
13	الفرع الثالث: تجارب الإعلام المستقل وتضييق النظام عليها
13	أولاً: الدومري
14	ثانياً: سيريا نيوز
14	ثالثاً: عكس السير
15	رابعاً: زمان الوصل
15	خامساً: تلفزيون أورينت
17	المطلب الأول: الإعلام السوري في سنوات الثورة
18	الفرع الأول: الاستقطاب في الإعلام السوري وصراع السرديات
18	أولاً: إعلام النظام:
19	ثانياً: الإعلام البديل بمواجهة الإعلام الرسمي
21	ثالثاً: إيجابيات الإعلام السوري البديل
24	رابعاً: سلبيات الإعلام السوري البديل
27	الفرع الثاني: خصائص الإعلام البديل في سورية
27	أولاً: ظاهرة المواطن الصحفي
28	ثانياً: بروز دور المرأة في الإعلام السوري البديل
30	ثالثاً: فوضى الخطاب
31	الفرع الثالث: مرتكزات خطاب الإعلام البديل
31	أولاً: المرتكز اللغوي



- 32..... ثانيًا: المرتكز الفكري
- 33..... ثالثًا: المرتكز الفني
- 35..... المطلب الثاني: الوضع الراهن للإعلام في سورية**
- 36..... الفرع الأول: واقع الإعلام في مناطق النفوذ المختلفة
- 37..... أولًا: الإعلام في مناطق النظام السوري
- 38..... ثانيًا: الإعلام في مناطق المعارضة
- 38..... ثالثًا: الإعلام في مناطق هيئة تحرير الشام
- 39..... رابعًا: الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية (قسد)
- 40..... خامسًا: الإعلام السوري في بلدان اللجوء
- 42..... الفرع الثاني: محاولات في مؤسسة العمل الإعلامي السوري
- 42..... أولًا: رابطة الصحفيين السوريين
- 42..... ثانيًا: اتحاد الإعلاميين السوريين
- 43..... ثالثًا: ميثاق شرف للإعلاميين السوريين
- 45..... الفرع الثالث: وسائل إعلامية سورية أثبتت وجودها
- 45..... أولًا: تلفزيون سوريا
- 47..... ثانيًا: عنب بلدي
- 48..... ثالثًا: راديو روزنة
- 49..... رابعًا: شبكة شام
- 51..... المطلب الثالث: تحديات بناء قطاع الإعلام في سورية المستقبل**
- 52..... الفرع الأول: تحديات تردي الوضع الإعلامي
- 52..... أولًا: أسباب ضعف قطاع الإعلام السوري
- 53..... ثانيًا: سلطات الأمر الواقع والإعلام
- 53..... ثالثًا: الدعم معضلة الإعلام
- 55..... الفرع الثاني: تصورات أولية لحل مشكلة التمويل
- 56..... الفرع الثالث: تصورات حول مستقبل الإعلام في سورية
- 58..... استنتاجات الدراسة
- 59..... التوصيات:
- 60..... المراجع والمصادر



مقدمة نظرية ومنهجية

مشكلة الدراسة:

مر الإعلام في سورية منذ استقلالها وحتى وقتنا هذا بفترات ازدهار وفضاء حر، وأخرى تسلطت فيها الأنظمة الاستبدادية على وسائل الإعلام وكفت يدها وعملت على تطويعها لتكون أداة قمع وتوجيه تخدم السلطة وتوجهاتها.

وقد حاول النظام السوري في ظل حكم حافظ وبشار الأسد تطويع الإعلام لصالح ايدولوجيا النظام الشمولي الاستبدادي، وخدمة مشاريعه وتوجيه الرأي العام الشعبي وتقديم المبررات والمسوغات لسياساته التي أفقرت المجتمع وساهمت في تشظيه، بما يضمن ولاءه وتابعيته للسلطة وخطابها وأجهزتها. وقد نجح النظام في إنتاج خطاب إعلامي موجه قوي، استطاع بواسطته صنع هالة عظيمة جوفاء تخفي جميع العيوب التي ظهرت في جسد الدولة وبنى المجتمع، وأجهزة النظام، وزرع أفكار في المجتمع حالت دون تشكل حواضن مجتمعية لدعوات التغيير والتحرر من سلطة أجهزة النظام، وكل ذلك من خلال خطة محكمة تم تنفيذها بتسلسل مرحلي وتوازن دقيق، قلبت حقائق النكسات الى أوهام انتصارات وواقع الاخفاقات الحكومية الى ادعاءات إنجازات، ورسمت حدود العلاقة بين النظام والشعب.

ولابد من الإشارة الى حالات التطور البسيطة في الواقع الإعلامي بعد تولي بشار الأسد مقاليد حكم سورية وراثة عن أبيه، والتوجهات الفكرية الجديدة التي نشأت بسبب سياسية الانفتاح التي حاول بموجها بشار الأسد تصدير نسخة من نظام والده التسلطي، بشكل عصري.

انطلقت الثورة السورية 2011، في ظل تصحر اعلامي، دفع الناشطين والمواطنين الصحفيين للتصدي لمهمة نشر الحقائق عن الحراك الثوري والجرائم المرتكبة بحق المدنيين والناشطين والمدنيين، ولا بد بمكان أن نناقش خصائص المراحل اللاحقة التي مر بها الإعلام البديل وأسباب عدم قدرته على الاستمرار والتطور، والعوامل التي أدت الى ذلك التراجع، رغم ظهور حالات عكست تقدماً وتطوراً في الخطاب والأداء الإعلامي والاستفادة من أخطاء التجربة، وبرزت أسماء إعلامية ومؤسسات بطابع مهني احترافي.

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى قراءة الواقع الإعلامي في سورية، وتفكيك أسباب التردّي الكبير للمؤسسات الإعلامية على مدار الخمسين عاماً الأخيرة بالتحديد، وتأثير سياسيات الدولة عليها وكيف أن النظام السوري في عهدي الأب حافظ الأسد، ووريثه بشار الأسد.

2- البحث في دور الإعلام الرسمي في سنوات الثورة السورية، منذ مرحلة الإرهاصات بالحراك الثوري، ومن ثم انطلاقها، وأدائه في المرحلة الأولى للثورة التي لعب الإعلام فيها دوراً بارزاً أجج الحالة الثورية وساعد في تظهير كفاح السوريين، وتنسيق حراكهم.

3- يهدف البحث كذلك إلى تسليط الضوء على الحالة الفريدة للإعلام البديل في سورية، وكيف أن بعض الناشطين والمواطنين الصحفيين بخبراتهم المحدودة في مجال الإعلام استطاعوا دحض الرواية الرسمية للنظام السوري.

4- تحاول الدراسة تحليل الخطاب الإعلامي للثورة السورية من حيث المحتوى والأنماط اللغوية والبلاغية، وتلك الفنيّة غير اللغوية التي شكّلت الركائز التي استخدمها وأستند عليها إعلام الثورة من خلال ترجمة رسالته الإعلامية للواقع السياسي والثقافي والاجتماعي والقيمي للمجتمع السوري. وتُقدِّم الدراسة بعض الملامح المقارناتية في الاستراتيجيات التخاطبية مع إعلام النظام وانعكاساته على الثورة وإعلامها. كما تقدم الدراسة وصفا للواقع الإعلامي في عموم المناطق السورية رغم تنوع القوى المسيطرة، وتغوص في الأسباب التي أوصلت الوضع الإعلامي الى ما هو عليه اليوم.

5- تحاول الدراسة أن تستخلص نتائج وتوصيات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تعيق الإعلام السوري، وتقدم تصورات عن الرؤى التي نعتقد أنها ضرورية لتأسيس إعلام مستقبلي سوري وطني، يعلم ويثقف ويبقي السوريين على تواصل مع العالم والعصر وتطوره، وينافح عن حقوق السوريين الأساسية، ويدافع عن حرياتهم وأحلامهم.

أهمية الدراسة:

تحضر أهمية الدراسة من أهمية الإعلام في أي مجتمع، حيث تعول عليه المجتمعات كافة في مشاريع نهضتها، كذلك ينظر السوريون إلى حرية الإعلام في هذه المرحلة كمرآة لمستوى حريتهم، وللواقع الإعلامي الراهن بصفته معادلاً لفوضى ومأساوية واقعهم، ويراهنون على رفع كفاءة وسائل الإعلام السورية وخطابها، لتنهض بدورها كأدوات تعليم وثقيف وتغيير، وترفيه أيضاً، خاصة في ظل تنوع المؤسسات الإعلامية غير الحكومية، بين مواقع الكترونية وقنوات تلفزة وإذاعة، وصحف ومجلات، صارت تحوز على متابعة الكثير من الجمهور السوري، وثقته نسبياً، التي تلعب دور في توجيه مستقبل سورية الجديدة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة لا بد من اعتماد منهجية علمية مناسبة، لذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ببعديه الكمي والكيفي، حيث اعتمد البعد الكمي في استطلاع رأي شمل (100) سوري/ة من الإعلاميين والاعلاميات العاملين في وسائل الإعلام السوري الجديد، والوقوف على مؤشرات، ورصد كمي لتفاعل المتابعين مع منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بوسائل إعلامية سورية، وتحليل بياناتها وأرقامها، أما البعد النوعي فيتمثل في اعتماد الدراسة على الوسائل النوعية من خلال الحوارات والمقابلات ومجموعات التركيز مع عاملين في الحقل الإعلامي، وخبراء من ذوي الشأن، إضافة إلى كتب ودراسات وتقارير وأبحاث متخصصة في الشأن الإعلامي السوري، ومواد إعلامية محلية وخارجية تعنى بتوثيق الثورة السورية ومراحلها، وتقارير منظمات حقوقية ومدنية.



المطلب التمهيدي: الإعلام السوري قبل الثورة

الفرع الأول: الإعلام في سورية قبل حكم الأسد

يعود تاريخ الصحافة في سورية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع ظهور الصحف والمجلات في العهد العثماني، إلا أنها كانت صحافة مقيّدة، بالقوانين والمراسيم الحكومية التي كانت تهدف إلى الحدّ من حرية الصحافة، وضبط النشر، والتضييق عليها⁽¹⁾.

وأدى إطلاق الدستور العثماني عام 1908 إلى فتح المجال للحريات، ومنها حرية الصحافة، وقد ساهم ذلك في خلق حركة صحفية جديدة تزايدت معها أعداد الصحف الجديدة الصادرة في سورية، وتزامنت هذه الحريات مع ارتفاع الاهتمام بالتعليم، وزيادة الوعي بين السوريين، وانتشار الأفكار القومية العربية، وقد لعبت الصحافة في تلك الفترة دورًا محوريًا في إيقاظ الشعور الوطني من جهة، والتوجهات القومية من جهة ثانية، وفي تأجيج رفض تسلّط الحكّام العثمانيين، وفضح ممارساتهم، ودفع بعض الإعلاميين ثمن مواقفهم هذه، من جراء ردات فعل عنفية وقمعية من السلطات العثمانية التي حاربت الصحافة المناوئة لسياساتها، فاعتقلت وأعدمت عددًا من الكتّاب والمفكرين⁽²⁾.

وخلال العامين اللذين فصلوا بين دخول القوات العربية إلى دمشق في العام 1918 والاحتلال الفرنسي لسورية عام 1920، تمتعت الصحافة بفسحة حرية واسعة جعلتها بعيدة عن الرقابة، فظهرت عشرات الجرائد والمجلات، قبل أن تنقضّ السلطات الفرنسية المحتلة على الصحف المناوئة للانتداب، بقرارات المنع والإغلاق وبالإجراءات التعسفية المضرة بها، إلى أن جاء الجلاء واستقلت سورية في العام 1946، حيث شهدت الصحافة السورية أبيض فتراتها، وأكثرها نشاطًا وحرية، وصدر قانون المطبوعات برقم 35 لعام 1949، الذي كفل الحرية الإعلامية ومنع الرقابة، وساهم في ازدياد عدد الصحف والمجلات الصادرة حتى بلغ عددها أكثر من 50.

ثم جاءت فترة الانقلابات العسكرية لتصادر مسار التطور الإعلامي في سورية، وتضع السلطات الحاكمة بمواجهة الصحافة، وبالرغم من أن هناك فترات حرية نسبية، فإن أثر عدم الاستقرار الناتج عن تعدد الانقلابات العسكرية بدا بالغًا على جميع الأصعدة، التعليمية والفكرية والخدمية، وكانت الصّحف تُمنع أو يُسمح لها بالعمل والصدور، بحسب توجيهات الحاكم العسكري الذي حرص على الاستحواذ على القطاع الإعلامي، لمعرفته بقدرته على التأثير في الشعب، ولتقديم مبررات انقلابه، ليبدأ عهد جديد من قمع الحريات، لا سيما حرية الإعلام، ولم يختلف الوضع كثيرًا خلال فترة الوحدة، أواخر الخمسينيات، واستمرّ مسلسل القمع بعد ذلك، مع استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة عام 1963.

(1) - الرفاعي، شمس الدين. تاريخ الصحافة السورية، (القاهرة، دار المعارف، 1961) ص 49-50 و 86.

(2) - المرجع السابق، ص 17-25.

الفرع الثاني: الإعلام في سورية خلال حكم الأسد

أولاً: مرحلة حزب البعث وحافظ الأسد

منذ الساعات الأولى لاستيلاء حزب البعث على الحكم في سورية، في الثامن من آذار/ مارس 1963، صدر الأمر العسكري رقم 4 بإيقاف إصدار الصحف في جميع مدن سورية، ما عدا بضع صحف (الوحدة العربية، وبردى، والبعث)، مع وجوب أخذ إذن مسبق من وزارة الإعلام قبل صدور أي صحيفة، ليتبعه بعد ذلك المرسوم التشريعي رقم 4، بتاريخ 13/3/1963، القاضي بإلغاء امتياز الصحف والمطبوعات الدورية وختم وغلق أماكن طبعتها، وبعد شهر، بتاريخ 29/4/1963، صدر القرار رقم 154 الذي منع عددًا كبيرًا من الصحفيين من العمل الإعلامي، وبذلك؛ أحكم حزب البعث الحاكم قبضته على الإعلام السوري، منتهجًا سياسة تكميم أفواه الصحافة والتحكّم في كل ما يُكتب ويقال إعلاميًا.

كان الممسكون بالسلطة بعد العام 1963 ينظرون إلى وزارة الإعلام بصفتها واجهة للدولة السورية في الخارج والداخل، لذلك تم تعيين وزراء ومدراء في وزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون من المثقفين البارزين آنذاك، ومنهم الوزراء عبد السلام العجيلي وشاكر مصطفى وسامي الجندي وعبدالله عبد الدايم وسليمان الخش، ويحيى الشهابي والقاص أديب نحوي والروائي شكيب الجابري كمدراء في الإذاعة والتلفزيون، حيث "لم تكن الدراسة الأكاديمية أو الخبرة أو كون الشخصية سياسية أو مؤدلجة هي الأهم، بل أن يأتي لإدارة مؤسسة ما رجل ذو سمعة حسنة، ولم يولد بعد مفهوم الولاء أو العسكرية أو الأدلجة لشخص الرئيس كما فعل حافظ الأسد أو الانتماء لهويته الفرعية ذاتها، إذ بات هذا أهم معيار لاختيار الأشخاص"⁽³⁾.

لكن هذا التوجه تغير مع قدوم حافظ الأسد على السلطة، فقد أراد تكريس الإعلام كأحد أدوات سيطرته الفردية، ففي العام 1975، استحدث نظام حافظ الأسد نظام رقابة للمطبوعات باسم (المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات)، وبموجب المرسوم الجمهوري رقم 24 للعام ذاته، أُعطيت هذه المؤسسة صلاحيات مراقبة كل المطبوعات الداخلية والخارجية والإشراف على توزيعها، وكانت هذه المؤسسة يداً حديدية تخنق حرية الإعلام، ثم صدر قانون اتحاد الصحفيين رقم 1 لعام 1990، وقد نصّ على الولاء لحزب البعث وتوجهاته، ومعاقبة كل عضو يخرج عن أهداف هذا الاتحاد⁽⁴⁾. وهكذا ضمن نظام الأسد ولاء الإعلام، طوعاً أو كرهاً، لصالح حكمه، وطوّع كل من يكتب ليكون مصفّقاً للحاكم، وبذلك حُرم السوريون طوال حكم حافظ الأسد من إنشاء أي وسيلة إعلامية مقروءة، أو مسموعة أو مرئية حرّة، فضلاً عن حرمانهم من منابر مناسبة يُمارسون من خلالها حقهم في الاتصال والتعبير عن الرأي، وهيمنت وسائل الإعلام الرسمية وشبه الرسمية التي تُعبّر عن رأي الدولة رسمياً والسلطة الحاكمة فعلياً.

وأنقل نظام حافظ الأسد على الإعلام الرسمي بمهام الترويج لسياسات النظام وشعاراته وترداد

(3) أحمد جاسم الحسين، الإعلام السوري الحكومي في نصف قرن ودور فؤاد بلاط، موقع تلفزيون سوريا،

<https://2u.pw/aSGE3>

(4) - المرجع السابق، ص 48.

الكليشيهات اليومية لتثبيتها في أذهان عامة الناس، فكانت مختلف وسائل الإعلام مليئة بكلمات الوحدة والحرية والاشتراكية، والكادحون بسواعدهم وأدمغتهم من عمال وفلاحين ومثقفين وصغار كسبة، واليد العليا هي المنتجة في دولة البعث والحزب القائد، والجيش العقائدي، وتحرير فلسطين، ومقاومة الإمبريالية والصهيونية والاستعمار والرجعية، وتحقيق الاشتراكية، وغيرها. وبالطبع لا علاقة بين الشعار والممارسة، وقد كان الشعار في كثير من الأحيان لتغطية السلوك المعاكس الذي تنتهجه مؤسسات النظام مثل شعار "لا رقابة على الفكر إلا رقابة الضمير"، ولعل أهم مهمة أنيطت بإعلام النظام بعد تولي حافظ الأسد السلطة هي إحاطة الأسد بنوع من الهالة المقدسة، فلا يقترب منه أحد، وقد بدأ على نحو مبكر إذاعة أغاني تمجّد قائد المسيرة، مثل أغنية "زادك الله، التي أداها مصطفى نصري، وأغنية "حماك الله" التي أدتها أصالة نصري، وأغنية "رعاك الله" التي أداها موفق بهجت، وربما لم تكن من الصدف جعل كلمة "الله" في عنوان مختلف تلك الأغاني، بما يجعل المستمع يربط بين الله وسلطة حافظ الأسد. كما بدأت تسميات قائد المسيرة، والأب القائد، ثم القائد الخالد، وإلى الأبد يا حافظ أسد، وخاصة بعد الصدام مع الطليعة المقاتلة والإخوان المسلمين، وقد تولي هذه المهمة بنجاح وزير إعلام حافظ أسد أحمد إسكندر أحمد من أيلول 1974 حتى وفاته بالسرطان في كانون الأول 1983، لتنتقل الوزارة إلى ياسين رجوح لمدة عامين، ثم لتنتقل إلى محمد سلمان نحو خمسة عشر عاماً حتى عام 2000، وهو الذي فتح باب إقامة تماثيل لحافظ الأسد يوم كان محافظاً للرقعة مطلع الثمانينيات⁽⁵⁾. وقد استمر نهج الوزارة حتى اليوم على ذات النهج الذي أسسه أحمد إسكندر أحمد.

ويمكن وصف الإعلام في حقبة حافظ الأسد بأنه إعلام تملكه سلطة شمولية استبدادية، لا ينبغي أن يرى إلا بعينها، ولا يتسع صدره للآخر، مهمته التمهيل لمنجزاتها، وإغماض العين عن أخطائها وقمعها وجرائمها، فكان أداة تعبئة جماهيرية لتثبيت نظام الأسد بوجه خصومه من مختلف التيارات والفئات، وتعدّد المتحكمون في وسائل الإعلام، حتى لم يعد يُعرف من يوجهها، أهي الرئاسة، أم الحكومة، أم الوزراء، أم أجهزة الأمن، أم رجال مخابرات من الدرجتين الثانية والثالثة!

ثانياً: مرحلة بشار الأسد

بعدما ورث بشار الأسد السلطة عقب وفاة أبيه في العام 2000، أصدر قانون مطبوعات جديد، عُرف بإجراءاته التعسفية على نحو يفوق سابقه، إذ قيّد حق الاتصال، وملكية وسائل الاتصال، ولم يعترف بالحريات وبحق التعبير وبالتعددية، وفرض عقوبات على الصحافة أشد من قانون العقوبات العام، متجاهلاً جميع الشروط التي تُؤهل الإعلام ليكون إعلاماً، ومن ثم استخدمه لترسيخ سلطته قائداً أبدياً لسورية ومهيماً على مجتمعا⁽⁶⁾.

ضيق قانون المطبوعات السوري على الصحفيين أنفسهم، وفرض عليهم عقوبات مالية وعقوبات بالسجن، في حال عدم الالتزام بالقوانين المرعية والمحددات، كما ضيق القانون على الحق في تملك صحيفة، أو وسيلة إعلام سياسية، ولكنه أفسح في المجال لمنح رخص لوسائل إعلام خاصة يؤسسها رجال

(5) أحمد جاسم الحسين، الإعلام السوري الحكومي في نصف قرن ودور فؤاد بلاط، موقع تلفزيون سوريا، <https://2u.pw/aSGE3>

(6) - قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2001، وقد ألغي بصدور المرسوم التشريعي رقم 108 للعام 2011 الخاص بقانون الإعلام.

أعمال وناقدون مقربون من النظام وأجهزته الأمنية، تختص في مجالات محددة مثل الإدارة والاقتصاد والمجتمع والإعلانات والرياضة والفنون، ولكن دون الاقتراب من السياسة، بعضها صحف أسبوعية مثل "الاقتصادية" لصاحبها وضاح عبد ربه، و"بلدنا" لصاحبها مجد سليمان، وكلاهما من المقربين من بشار الأسد ويتمتعان بعلاقة قوية معه، وصحف أخرى نصف شهرية أو شهرية مثل "الرياضية" لصاحبها أكثم دوبا، و"الباحثون" لصاحبها نبيل طعمة، وهما أيضاً من المقربين من النظام السوري، وسمح النظام السوري بصحيفة سياسية واحدة هي "الوطن" التي يملكها رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، كما صدرت "جريدة الخبر" الأسبوعية التي تهتم بالشأن الاقتصادي وكان يملكها طريف الأخرس ابن عم أسماء الأخرس زوجة بشار الأسد، كما صدرت صحيفة الدومري الساخرة، التي سرعان ما تم منعها.

وأفسح النظام السوري المجال لإنشاء عدة إذاعات محلية تهتم بمختلف الشؤون العامة دون السياسة مثل إذاعة المدينة، وإذاعة شام إف إم، وتأسست قناتان تلفزيونيتان خاصتان، قناة أورينت وقناة الشام.

رغم أن جميع وسائل الإعلام الخاصة بقيت تحت رقابة لصيقة من أجهزة الأمن، إضافة إلى الرقابة الذاتية لإدارات هذه الوسائط ذاتها، لمعرفتهم الجيدة بنظام الأسد، فقد أفسحت تلك الوسائط في المجال أمام نشوء مجال أوسع للحوار المجتمعي حول قضايا اجتماعية واقتصادية وإدارية أكثر من السابق، وإتاحة فسحة لانتقاد الأداء الحكومي، في ملفات الخدمات والاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة وغيرها من مجالات العمل الحكومي ذات الطابع غير السلطوي. ولكن دون أن ترتقي لمستوى الحد الأدنى من الحرية والاستقلالية المطلوب لجعل الإعلام سلطة رابعة لا تقوم المجتمعات الحديثة دونها. ما أدى إلى فقدان مصداقية هذه الوسائط. ولم تتوان أجهزة الأمن عن إغلاق أي وسيلة إعلام تتخطى الخطوط الحمراء وترتفع بنقدها عن السقف المنخفضة المحددة من قبل هذه الأجهزة، وهذه الخطوط الحمراء والسقف المقصود كانت غامضة وغير قابلة للتحديد، شفاف غير مرئية، فلم تكن محددة بتشريعات أو حتى قرارات أو تعليمات، فلم تكن تشمل عدم الاقتراب من الرئاسة ومن الجيش ومن حزب البعث ومن السياسة الخارجية وانتشار التمذهب والطائفية وحسب، بل تشمل موضوعات أخرى كثيرة حسب قنوات أجهزة الأمن المتعددة، إذ لم تكن غاية الفسحة الجديدة للإعلام الخاص هي الإفساح أمام الإعلام ليلعب دوره في الحوار والرقابة، بل كانت نوعاً من الرشوة للنخب السورية وللرأي العام كي تسهل على النخب والمجتمع السوري ابتلاع موضوع توريث السلطة، وقد خلقت في البدايات وهماً بأن بشار الأسد يختلف عن أبيه، ولكن لم يمض وقت طويل حتى تبين أن نظام الأسد الأب مستمر بكافة أركانه وممارساته مع الأسد الابن، مع فارق في الكفاءة بينهما.

هذا الانفتاح "الشكلي" على الإعلام الخاص كان يجري بالتزامن مع هيمنة كاملة لحكومات النظام على عمل وسائل الإعلام الرسمية، والمكونة من (ثلاث صحف مركزية: الثورة والبعث وتشرين، وقناتين تلفزيونيتين أرضيتين، وقناة فضائية، وعدة إذاعات رسمية، أو شبه رسمية)، تشاركها أجهزة الأمن في هذه القبضة، حتى تحوّلت إلى وسائل دعائية لأجهزة النظام السلطوية الرئيسية، وأدوات دعائية لحكومات النظام، ومنجزاتها، وسياساتها، ومواقفها. وتابعت وسائل الإعلام منع أي انتقاد أو تشكيك أو إبداء ملاحظات حول أداء مؤسسات الجيش والأمن والحزب الحاكم والسياسة الخارجية، وأهملت بشكل شبه كليّ الرأي الآخر، ومشكلات المجتمع، والقضايا الأساسية التي هي محط خلاف واختلاف بين الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية. وأدى ذلك إلى فقدان مصداقية هذه الوسائط لدى المتلقي، وضعفها، والإعراض عنها وعدم الاهتمام بها، بالرغم من إتاحة فسحة ضيقة لانتقاد الأداء الحكومي، في ملفات الخدمات والاقتصاد

والتنمية والتعليم والصحة وغيرها من مجالات العمل الحكومي ذات الطابع غير السلطوي.

ثالثاً: الإعلام الحزبي

وسَّع نظام بشار الأسد، بعد وصوله إلى السلطة، هامش العمل الإعلامي للأحزاب المتحالفة معه، حيث منح في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2000 لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية⁽⁷⁾، ترخيصاً بإصدار صحف ناطقة بأسمائها، ودعمت الحكومة هذه الصحف ماليًا، لكنها أخضعتها لرقابة شديدة وصارمة، أفقدتها أي مضمون جدي، أو هدف، أو معنى.

الوسيلة التابعة له	الحزب
صحيفة البعث	حزب البعث العربي الاشتراكي
صحيفة صوت الشعب	الحزب الشيوعي السوري جناح وصال بكداش
صحيفة النور	الحزب الشيوعي السوري جناح يوسف فيصل
صحيفة الميثاق	الاتحاد الاشتراكي العربي
الوحدوي	حزب الوحدويين الاشتراكيين
اليقظة	حركة الاشتراكيين العرب
آفاق	الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي
العربي الديمقراطي	الاتحاد العربي الديمقراطي
صحيفة البناء	الحزب السوري القومي الاجتماعي

الشكل رقم (1) يبين أسماء صحف أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية

(7) الجبهة الوطنية التقدمية هي ائتلاف أسسه نظام حافظ الأسد، في 7 آذار/مارس 1972، من 7 أحزاب سورية، يقودها فعلياً حزب البعث العربي الاشتراكي، وليس للجبهة أي تأثير فعلي في رسم سياسات الدولة.



لكن بعد ثورة آذار في العام 2011، وتعرض النظام السوري لصعوبات مالية؛ أوقفت وزارة الإعلام دعم هذه الصحف مالياً، وأوقفت كذلك طبع صحفها في مطابع مؤسسات الدولة.

صحافة الأحزاب المعارضة قبل 2011:

بالرغم من التضيق الأمني الذي عانتها أحزاب المعارضة وتشكيلاتها المختلفة خلال حكم حافظ الأسد، وحكم وريثه بشار الأسد، إلا أن نشاطها الإعلامي لم يتوقف، وحافظ على استمراريته رغم الاعتقالات والانتهاكات التي مورست ضد الإعلاميين والناشطين السياسيين العاملين في وسائل إعلام هذه التشكيلات الحزبية المعارضة، وتميز العمل الإعلامي المعارض قبل انطلاق الثورة السورية في العام 2011 بالسرية وتداول المنشورات الإعلامية على نطاق ضيق، ضمن الناشطين المعارضين وأوساط أصدقائهم، كما اتسمت المنشورات الإعلامية بالبساطة وطباعتها يدوياً بواسطة طابعات شخصية، قبل أن تدخل المدونات والمواقع الإلكترونية على خط الإعلام الحزبي المعارض.

وقد لعبت وسائل إعلام المعارضة على بساطتها وضعف تمويلها والانتهاكات التي تعرض لها إعلاميوها دوراً أساسياً في تفنيد خطاب النظام السوري وفضح سياساته وانتهاكاته لحقوق السوريين والترويج لتوجهات أحزاب المعارضة ومواقفها وتوجهاتها، في حدود ما يسمح به النشاط السري لهذه الأحزاب.

ويوضح الجدول التالي أبرز المنشورات الإعلامية المعارضة في سورية خلال حكم حافظ الأسد، مع الإشارة إلى أن بعض هذه المنشورات الإعلامية والمواقع المعارضة ما زالت تنشط إعلامياً على نحو سري في مناطق سيطرة النظام السوري.

الاستمرارية	الوسيلة التابعة له	الحزب
مازالت تصدر	صحيفة العربي	الاتحاد الاشتراكي العربي
توقفت توقفت مستمر	صحيفة الرأي صحيفة أطيفاف موقع الرأي	حزب الشعب الديمقراطي السوري سابقاً (الحزب الشيوعي السوري/المكتب السياسي)
مستمرة توقفت	صحيفة الآن صحيفة الراية الحمراء	حزب العمل الشيوعي سابقاً (رابطة العمل الشيوعي)
توقفت توقفت	صحيفة الثوري العربي الديموقراطي العربي	حزب العمال الثوري العربي
توقفت	مجلة الموقف الديمقراطي	التجمع الوطني الديمقراطي
توقف عام 2020 مستمرة	موقع الكتروني باسم الإعلان نشرة "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"	إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي
توقفت	نشرة "النذير"	الإخوان المسلمون

الشكل رقم (2) يبين أسماء صحف أحزاب وتجمعات المعارضة السورية قبل العام 2011

الفرع الثالث: تجارب الإعلام المستقل وتضييق النظام عليها

على الرغم من محاولة النظام قمع وسائل الإعلام المستقلة، وتضييق الخناق على كل من يحاول ممارسة حق التعبير، أو كل من يحاول تأسيس مؤسسة إعلامية بأي شكل كان؛ فإن ذلك لم يمنع من ظهور وسائل إعلامية مستقلة حاولت شق طريقها بحذر متجنباً قوانين النظام الجائرة بحق الإعلام والصحافة، ومبتعدة عن كل ما قد يؤدي إلى المواجهة مع الحكومة أو المساس بها.

وعلى الرغم من أن هناك رأياً وجمهاً يذهب إلى الاعتقاد بأنّ سماح النظام السوري بوجود صحافة مستقلة عن وسائل إعلامه الرسمية لم يكن إلا محاولة منه لتسويق رغبته في الانفتاح واحترام حرية الصحافة بحدود ما، بدليل أن تلك التجارب لم تعمّر وألغيت لأسباب واهية؛ فإن الواقع يشير إلى حراك إعلامي ترك أثراً واضحاً، رغمًا عن إرادة النظام وأهدافه من هذه الخطوة.

وسيتضح من التجارب الإعلامية التي سنوردها لاحقاً أنّ سلطات النظام السوري لم تترك مساحة إعلامية حرة لصوت الشارع السوري، وأن كل محاولة لانتقاد أجهزة النظام الحكومية ومسؤوليه كانت تخضع للرقابة، وقرارها في هذا الشأن لا معقّب عليه، ولم يكن هامش الإعلام المستقل الذي فُتح إلا هامشاً شكلياً، ولا إعلام سوى إعلام الحكومة وأجهزة الأمن في سورية!

ومن أمثلة هذه التجارب، نستذكر الوسائل الإعلامية التالية:

أولاً: الدومري

وهي صحيفة مستقلة أسبوعية ناقدة ساخرة، لصاحبها ورئيس تحريرها رسام الكاريكاتير علي فرزات، الذي كان معروفاً آنذاك بعلاقته القوية ببشار الأسد.

بدأت الصحيفة الصدور عام 2001، كأول صحيفة مستقلة في سورية منذ عام 1963. ثم أصدر وزير الإعلام السوري الأسبق عدنان عمران قراراً بإغلاقها، بعد ما يقارب ثلاث سنوات، وهو القرار رقم 6061 الصادر في 2003/7/31، بحجة مخالفتها للمادة 8-12 من قانون المطبوعات⁽⁸⁾، على الرغم من أن أعدادها كانت تُعرض على أجهزة الأمن، خلال عمليات الطباعة⁽⁹⁾. ويؤكد فرزات أن سبب إغلاق الصحيفة الحقيقي هو العدد الأخير الذي أُطلق عليه اسم "الإيمان بالإصلاح"، لكونه لم يخضع للرقابة، خوفاً من منعه من الصدور⁽¹⁰⁾.

(8) - تنص المادة 8 من قانون المطبوعات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2001 على ما يلي: يذكر في كل مطبوعة اسم مؤلفها واسمه المستعار وعنوان الناشر واسم المطبعة وتاريخ الطبع. كما تنص المادة 12 من نفس القانون على ما يلي: بند 5: ذكر اسم المطبعة التي تطبع بها. قانون المطبوعات: <https://cutt.us/F37gT>

(9) - صحيفة الدومري.. حين أعدم الأسد دومري الشام، موقع الجزيرة نت <https://cutt.us/TtwyF>

(10) - علي فرزات يتحدث عن إيقاف الدومري، موقع إيلاف <https://cutt.us/9fQK9>

وسواء أكان إغلاق الصحيفة بسبب مخالفتها قانون المطبوعات وفق رواية الحكومة، أم بسبب العدد الأخير وفق رواية فرزات؛ فإن النتيجة النهائية تبرهن على أن سطوة النظام الشمولي الأمني لم تسمح بهامش بسيط من الحرية، يمرر أي نوع من أنواع النقد الحقيقي لأداء السلطة، أو يطالب بإصلاح فعلي حقيقي.

ثانياً: سيريا نيوز

موقع إخباري محليّ مستقل تابع لمجموعة (داش دوت) الإخبارية، بلغ عدد الصحفيين فيه حتى نهاية العام 2007 أكثر من خمسين صحفياً⁽¹¹⁾. ويُعدّ موقع (سيريا نيوز) أول بوابة إخبارية على الإنترنت في سورية، إذ كانت انطلاقتها عام 2004، على يد المهندس والصحفي نضال معلوف، وقد تجاوز عدد القراء فيه المليون قارئ حتى حزيران/ يونيو 2009⁽¹²⁾.

حاول نضال معلوف الحفاظ على نسق من العمل الصحفي الحر، مع القبول بتفاهات مع السلطة، كانت تتحول كثيرًا إلى نمطٍ من التدخّل الفظ والوقح، بحسب وصفه. ومع بدء الثورة، تلقّت إدارة الموقع تعليمات بالتزام سردية النظام المشوهة لحقيقة الحراك الشعبي الاحتجاجي، الأمر الذي دفع معلوف إلى الخروج من سورية إلى تركيا، وما يزال الموقع مستمرًا في العمل حتى الآن⁽¹³⁾.

ثالثاً: عكس السير

هو موقع إخباري، أُسس في نهاية العام 2006، ليكون واحدًا من أقدم التجارب الإعلامية المستقلة في سورية، في ظل غياب شبه تام لكل ما يمكن اعتباره إعلامًا حقيقيًا في سورية.

قام الموقع على فريق من الصحفيين والمحريين والمراسلين الشبان، الذين تصدّوا لنقد مظاهر الخلل في الواقع السوري، وقد مكّنه ذلك من الحصول على متابعة عالية من قبل السوريين، وجعله من أكثر المواقع انتشارًا في سنته الثالثة.

وعلى الرغم من تجنّب الموقع الحديث عن السياسة أو الدولة؛ فإنه وُضع تحت الرقابة، كغيره من وسائل الإعلام، ولم يسلم من تدخل السلطة بتعديل بعض الأخبار، وحذف بعضها.

ومع اندلاع الثورة السورية، زادت الضغوط على الموقع، خاصة أنه كان من أوائل المواقع التي اهتمت بنشر أخبار التظاهرات السلمية وصورها وصور الضحايا من المدنيين⁽¹⁴⁾، حتى حظر أجهزة الأمن الموقع بشكل كامل في سورية، في آب/ أغسطس عام 2012.

(11) - سيريانيزوز، من نحن: <https://cutt.us/2egt7>

(12) - An upswing in Syria's private sector <https://cutt.us/2fGeE>

(13) - مؤسس ومدير تحرير (سيريا نيوز) المهندس نضال معلوف في لقاء خاص، قناة فالك ببالك على موقع يوتيوب، <https://www.youtube.com/watch?v=1WuMCxkEdY>

(14) - يشار إلى أن المعلومات المنشورة عن الموقع هي من صفحة الموقع نفسه، إذ لم تتوفر مادة تتحدث عن الموقع أو تجربة تأسيسه أو أي لقاء مع المؤسسين. <https://cutt.us/3CLeH>

رابعًا: زمان الوصل

وهو موقع مستقل أسّسه، عام 2005 في مدينة حمص، الصحفي فتحي بيوض، ومجموعة من الشباب، بهدف إيجاد طريقة لإيصال صوت السوريين، محليًا ودوليًا، وبدافع حماسة العمل الشبابي لتغيير الواقع المرير المعاش في حمص، وتسييل الضوء على المشاكل المجتمعية المختلفة، والبحث عن طرق تطوير الحياة، بشكل أو بآخر.

ولحقت الموقع -كسابقه- مضايقات أجهزة أمن النظام، واتّهم بـ "التعامل مع إسرائيل"، على خلفية نقل أحد المواقع الإسرائيلية مادة عن الموقع. ومنذ ذلك الحين، عدّ النظام (زمان الوصل) موقعًا للمعارضة.

ومع اندلاع الثورة السورية ووقوف الموقع مع الحراك الثوري منذ أيامه الأولى؛ عمل النظام على ملاحقة العاملين في الموقع، ووضعهم على قائمة المطلوبين. وبالرغم من انتقال إدارة الموقع للعمل من العاصمة القطرية الدوحة، بقي موقع (زمان الوصل) حريصًا على عدم تغيير سياسته التحريرية، وأصبح مُعتمدًا لدى وزارة الخارجية الألمانية التي استتقت من مصادره وثيقة أساسية للمحكمة الإدارية الثانية، في ما يخص قضايا اللجوء، وقد أكدت الأمم المتحدة -في رسالة وجهتها إلى رئاسة تحرير الموقع- أن وثائق (زمان الوصل) ساهمت في دعم أكثر من خمسة عشر قضية جنائية في المحاكم الأوروبية. كما فضح عددٌ من الصحفيين الأوروبيين مجرمي النظام السوري الذين تنكروا بهويات اللجوء في أوروبا، وذلك بالاعتماد على وثائق ومعلومات أخذوها عن (زمان الوصل)، وعملوا على التعاون مع الموقع للحصول على كل ما يلزم لكشف هويات المجرمين.⁽¹⁵⁾

خامسًا: تلفزيون أورينت

(أورينت) قناة تلفزيونية بدأت بث برامجها في العام 2009، تحت شعار "من سمع ليس كمن رأى"، مقرّها الرئيس في دبي، ولها مكاتب عمل في سورية، وتعود ملكية القناة لمؤسسة أورينت الإعلامية المستقلة، لصاحبها رجل الأعمال السوري غسان عبود، وهي ممولة من مجموعته التجارية، وقد عملت القناة في بداية انطلاقها على بث الأخبار والبرامج المتنوعة، وكانت للقناة تجارب، قبل انطلاق الثورة السورية، في بثّ برامج استقبلت معارضين سوريين بارزين، وناقشت قضايا سياسية داخلية، ولا سيما الحريات السياسية والإعلامية.

ومع بدء الثورة السورية، انحاز تلفزيون أورينت إلى خطاب الثورة، فكان في صف الإعلام البديل عن الإعلام الرسمي للنظام، يعمل على تغطية الخبر ونقله، وقد تعرّض العاملون في القناة للتهديدات والمضايقات، بل تعرّض بعضهم للإخفاء القسري، ومنهم عبدة بطل، ومؤيد سلوم، وقُتل آخرون ومنهم محمد السعيد.

وقد أوقف تلفزيون أورينت بثه الفضائي، في نيسان/ أبريل 2020، واستمر في العمل عبر بث الراديو والموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، من دون إعلان الأسباب،

وقد وجهت لخطاب مؤسسة أورينت في السنوات الأخيرة انتقادات تتعلق بتوجه طائفي وصف بأنه يضرب في عمق النسيج المجتمعي السوري، ويتخلى عن إحدى أهم القيم الإعلامية وهي الحيادية، والبعد

(15) - استقى فريق البحث معظم المعلومات حول موقع زمان الوصل من مقابلة أجراها مع رئيس تحرير الموقع فتحي بيوض.



عن التعبئة الطائفية، كما يسجل على مؤسسة أورينت وذراعها الإغاثي لمالكها غسان عبود سقطة التعامل مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، حيث عقد مسؤولون في المؤسسة اجتماعات مع مسؤولين سياسيين وأمنيين إسرائيليين، من بينها اجتماع عقد في مدريد في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2016، أكد حدوثه مصدران سوريان متطابقان، كشفوا أن الحاضرين من الجانب السوري كان على رأسهم غسان عبود، ومحمد عمار مارتيني، مدير مؤسسة أورينت الإنسانية التي يرأسها عبود، وشادي مارتيني والذي يعرف نفسه عبر موقع "لينكد" أنه رئيس العلاقات الدولية في مؤسسة أورينت للأعمال الإنسانية.⁽¹⁶⁾

(16) انظر، تسريبات من داخل شبكة "أورينت" تكشف خيوط التعاون مع إسرائيل، موقع العربي الجديد، 7 شباط/فبراير 2018، <https://2u.pw/h65zt>



المطلب الأول: الإعلام السوري في سنوات الثورة

الفرع الأول: الاستقطاب في الإعلام السوري وصراع السرديات

أولاً: إعلام النظام:

منذ الساعات الأولى لانطلاق الثورة في سورية في العام 2011، استنفر الإعلام الرسمي، ووضع خططاً لمواجهة هذا الانفجار غير المسبوق في التوجّه العام للشعب السوري نحو الاحتجاج على تسلّط النظام وقمعه، فعمل على إخفاء الحقائق وتغييرها وفبركة الروايات، وتشويه الصورة الحقيقية، ولم يكتف بهذا بل عمد إلى صنع مسرحيات تمثيلية تظهر أن الحياة تسير بشكل طبيعي، وتصوّر حُبّ الشعب لرئيس النظام وسعيه للتعبير عن هذا الحب، وغير ذلك من المسرحيات التي اتخذها وسيلة لمحاربة الإعلام البديل الذي أظهر زيف الإعلام الرسمي.

وسعى الإعلام الرسمي إلى إيهام الناس بأن هناك صداماً دموياً، بين السلطة والشعب، من خلال خلق طرف آخر وصفه بالإرهابي، لتبرير القتل تحت فكرة "محاربة الإرهاب"، كما عمل على تغذية التوتر الطائفي، وعده منطلقاً ودافعاً لناشطي الثورة، إضافة إلى محاولته التقليل من شأن ما يحدث في سورية، لا سيّما مع بدايات انطلاق الثورة، ثم تفسير الأمر بأنه "مؤامرة خارجية كونية" على سورية، وفق المصطلحات التي سعى لتركيبتها والاستناد عليها.

وإدراكاً من النظام لأهمية دور الإعلام في مواجهة الحراك الثوري وخطابه الإعلامي الذي بدأ يسجل حضوراً قوياً بمواجهة الإعلام الرسمي المترهل، وغير الموثوق، سعى النظام السوري لتنظيم شؤون الإعلام السوري فأصدر في شهر آب/أغسطس من العام 2011، المرسوم رقم 108 بشأن قانون الإعلام، وأسس بموجبه المجلس الوطني للإعلام بهدف تنظيم قطاع الإعلام وإدارة شؤونه، وتم ربطه بمجلس الوزراء، وتسمية رئيسه وأعضائه بمرسوم، ما يعكس أهميته بالنسبة للنظام، وخطورة المهام الموكلة إليه، باعتبار الإعلام شريكاً للنظام في محاربة الثورة، وليس ناقلاً لحقيقة ما حدث ويحدث، وبذلك عمل على مواجهة الإعلام البديل، وكان ذراعاً من أذرع النظام، وناطقاً رسمياً باسمه، يتبنى سردية أجهزة قمعه وسياسات سلطاته، كما اعتاد طوال السنين السابقة.

وتجلت أبرز مرتكزات خطاب الإعلام السوري الرسمي بسياسة الإنكار بداية، حيث ادعت وسائل إعلام النظام أن صور ومقاطع فيديو تجمعات المتظاهرين، والاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن غير حقيقية، وجرى تزييفها من قبل وسائل إعلام عربية ودولية، ومن ثم اعتمد خطاب وسائل إعلام النظام على سياسة الاعتراف بمحدودية المظاهرات وحركة الاحتجاج، قبل أن ينتقل إلى سياسة وصف المتظاهرين بالمخربين والإرهابيين، ومع تزايد حركة انشقاق الجنود والضباط من جيش النظام والتحاقهم بالثورة، وظهور المقاومة المسلحة، تبنت وسائل إعلام النظام السوري خطاباً يكرس وصم الحراك الثوري المسلح بالإرهاب، بالتزامن مع فبركة وخلق صور لانتصارات وهمية لجيش النظام بمواجهة فصائل الثورة، التي وصفت دائماً بأنها "مجموعات إرهابية مسلحة"، كما كرس إعلام النظام خطاب تخوين شخصيات ومؤسسات المعارضة، رغم تأكيدها المتواصل على سلمية أنشطتها وتوجهاتها، واستمرت مرتكزات هذا الخطاب الإعلامي التنازعي

طوال سنوات الثورة، لم يتبدل رغم التغيرات الكثيرة التي اعترت مسيرتها.

ثانياً: الإعلام البديل بمواجهة الإعلام الرسمي

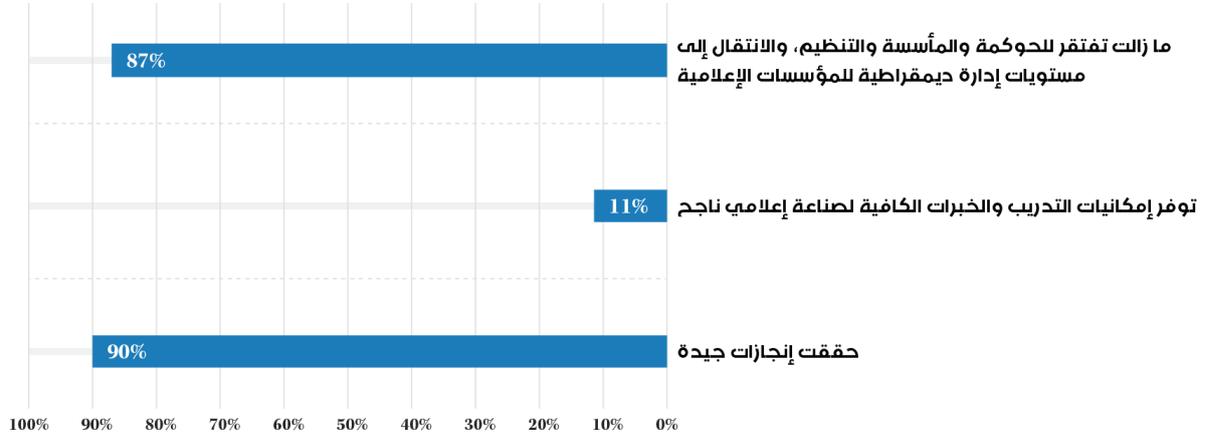
واجه السوريون سرديات الإعلام الرسمي، كما واجهوا الحملات الأمنية والعسكرية التي شنتها قوات النظام لإخماد الثورة وحراكها السلمي، بأساليب مدنية مختلفة، وظهر الإعلام السوري الجديد بسردية تدافع عن الحراك الشعبي الساعي لتحقيق مطالب محقة ومشروعة، وكان منبراً لكثير من المثقفين والسياسيين والإعلاميين المعارضين، المخضرمين منهم والشباب، وقد عبّروا من خلاله بحرية عن أهداف الثورة ومطالبها. وبذلك وُلد إعلام يوازي بقوة خطابه إعلام النظام، وساهم ذلك في تكوين رؤية جديدة للإعلام السوري البديل عن إعلام النظام، جذبت الجمهور وقدمت كوادراً جديدة، وراكت تجارب مختلفة ومتنوعة، لتكون الثورة فرصة للإعلام السوري الحر للظهور بشكله العلني الواسع، حيث أسس المعارضون السوريون وسائل إعلام مرئية ومسموعة ومقروءة، وساعدهم في ذلك رجال أعمال معارضون ومنظمات دولية ومستقلة، ودول دعمت الحراك الثوري بمواجهة النظام السوري.

وقد أحصت دراسة مسحية لخارطة الإعلام السوري، أجراها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 162 مؤسسة ووسيلة إعلامية عاملة في سورية، في تشرين الثاني/نوفمبر⁽¹⁷⁾ 2019، ما يعكس نشاطاً كبيراً في المجال الإعلامي خلقت ديناميات الثورة وما أتاحته من مجال للمبادرات الإعلامية الفردية منها والحزبية والمستقلة.

وفي استطلاع رأي أجراه الباحث، شمل مئة إعلامي وإعلامية سوريين (37 إعلامية، و63 إعلامياً)، يعملون في مؤسسات إعلامية سورية في أثناء استطلاع الرأي، أجاب المشمولون بالاستطلاع عن أسئلة تتعلق بدور وإنجازات الإعلام الجديد في الثورة السورية؛ فرأى 90 بالمئة من المشمولين بالاستطلاع أنّ الإعلام السوري الجديد حقق إنجازات جيدة، في حين اعتبر 11 بالمئة منهم أنّ المؤسسات الإعلامية الجديدة توفر إمكانيات التدريب والخبرات لصناعة إعلامي ناجح، ووجد 87 بالمئة منهم أنّ المؤسسات الإعلامية الجديدة ما زالت تفتقر إلى الحوكمة والمأسسة والتنظيم، والانتقال إلى مستويات إدارة ديمقراطية للمؤسسات الإعلامية.

(17) الإعلام السوري، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير <https://scm.bz/wp-content/uploads/2020/SCM-Mapping-the-08/https://scm.bz/wp-content/uploads/2020/Syrian-Media-Survey-Ar-Print-1.pdf>

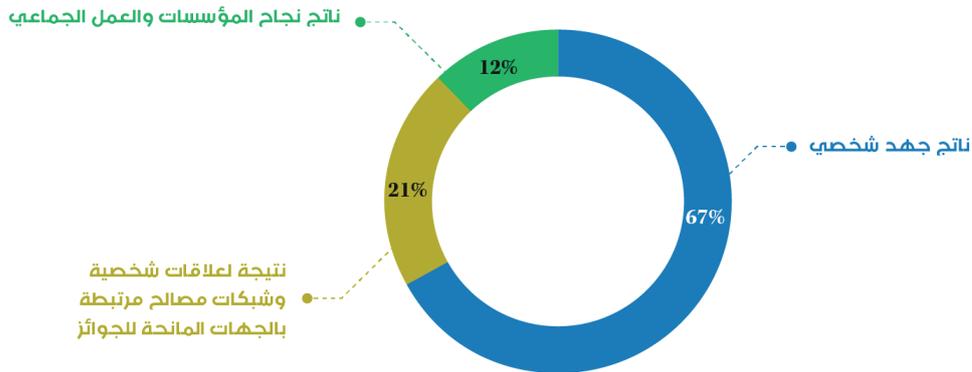
المؤسسات الإعلامية السورية الجديدة



الشكل رقم (3) يبين رأي أفراد عينة الاستطلاع بإنجازات المؤسسات الإعلامية السورية الجديدة

واعتبر 67 بالمئة من المشمولين بالاستطلاع أنّ إنجازات وجوائز الإعلاميين في مؤسسات الإعلام الجديد ناتجة عن جهد شخصي، في حين اعتبر 12 بالمئة منهم أن الإنجازات والجوائز ناتجة عن نجاح المؤسسات والعمل الجماعي، واعتبر 21 بالمئة منهم أنها تعود لعلاقات شخصية وشبكات مصالح مرتبطة بالجهات المانحة للجوائز.

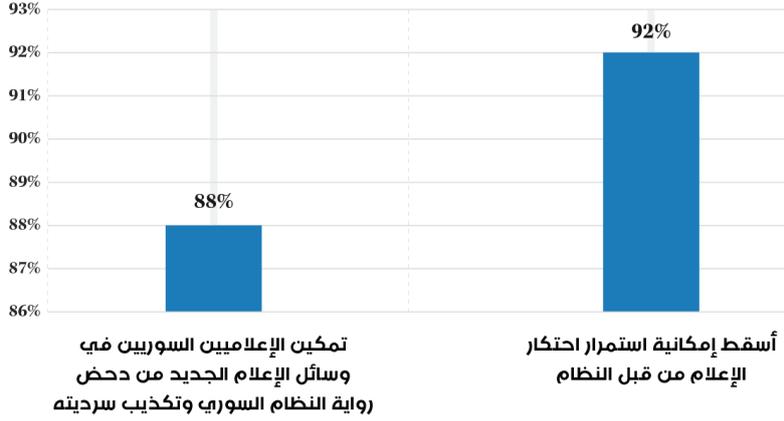
إنجازات وجوائز الإعلاميين في مؤسسات الإعلام الجديد



الشكل رقم (4) يبين إنجازات وجوائز الإعلاميين في مؤسسات الإعلام الجديد

وأكد 88 بالمئة من المشاركين في الاستطلاع أنّ أبرز نجاح للإعلام الجديد كان في تمكين الإعلاميين السوريين في وسائل الإعلام الجديد من دحض رواية النظام السوري وتكذيب سرديته، وأكد 92 بالمئة منهم أن الإعلام السوري الجديد أسقط إمكانية استمرار احتكار النظام لوسائل الإعلام.

أبرز نجاح للإعلام السوري الجديد



الشكل رقم (5) يبين نجاحات الاعلام السوري الجديد

ثالثاً: إيجابيات الإعلام السوري البديل

تمتّع الإعلام السوري البديل بنقاط إيجابية متعددة، فالتجربة الغنية التي خاضها السوريون خلال السنوات العشر خلقت حرية إعلام خارج مناطق سيطرة النظام وفي المهجر، وفتحت أبواباً لممارسة حرية التعبير بالوسائل الإعلامية المختلفة بعيداً عن سلطة الرقابة وقبضة يد الأمن، كما فتحت الباب أمام الإبداع الشبابي الذي انخرط في العمل الصحافي بشغف، وأتاحت الفرصة لتدريب الكوادر، لكن هذه التجارب ظلت متفرقة يحكم استمراريتها وتطورها عوامل عدة، أثرت على مهنتها وحرفيتها ومدى تأثيرها المحلي والعالمي، وبالوقوف على أهم إيجابيات الإعلام البديل، تتبين مجموعة من النقاط من أهمها:

1. تجربة جديدة في العمل الإعلامي

يُعدّ الإعلام البديل تجربةً جديدةً في وسط العاملين في الإعلام السوري، ولدى المتلقّي السوري أيضاً، تجربة ذات فضاء رحب، وحرية واسعة، منحت السوريين فرصة الاحتكاك بخبرات متنوعة، وتجارب جديدة، وفتحت أفقاً للشباب السوري ليكون جزءاً من الحدث الإعلامي، كما عمل الإعلام البديل على نقل الحقيقة، وساهم في تطور القدرات الصحفية الشابة، ورفع مستواها الأدائي، وأكسبها مهارات عملية تناسب التجربة الجديدة التي انخرط بها روادها، إذ أتيج المجال للبعض للتدرب مع منظمات ووسائل ووكالات إعلامية دولية

وعالمية، واتسع المجال لآخرين للممارسة والتجريب، فأكسبهم ذلك خبرة عملية لبناء إعلام جديد يعد نقلة نوعية في تاريخ الإعلام في سورية ما بعد 2011.

2. تكلفة قليلة وسرعة في تغطية الخبر

عمد الناشطون السوريون في بداية الثورة إلى استخدام منابر وسائل التواصل الاجتماعي، لتكون صوتهم إلى العالم الخارجي بتكاليف قليلة وبسرعة في نقل الخبر، فانطلقت صفحات كثيرة عبر (فيسبوك) تمثل تنسيقيات الثورة، والمجالس المحلية، وتنقل الأحداث أولاً بأول، سواء على هيئة تقارير إخبارية أو أخبار قصيرة، أو فيديوهات مصورة بهواتف الناشطين، أو الصور، وكان هذا بالتزامن مع منع النظام السوري لمعظم محطات التلفزة ووكالات الأنباء العالمية من الوصول إلى مكان الحدث، وإقفال مكاتب وسائل أخرى، وحملة اعتقالات لكل من يحاول توثيق الأحداث، بصفته مراسلاً لقناة تلفزيونية. وعلى الرغم من أهمية الاتجاه نحو منابر وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الحدث أولاً بأول، فقد عمّت العشوائية الصفحات، وكانت هذه المنصات ساحةً للشائعات والأخبار غير الموثقة. ومع دخول الثورة عقدها الثاني، لم يعوّل الشارع السوري المعارض على وسائل التواصل الاجتماعي بدرجة كبيرة، مع أنها كانت وسيلة مهمة في بداية الثورة؛ إذ أصبح ينتظر إعلامًا منظمًا مهنيًا موثوقًا، ينقل الحدث ويحلّله ويناقشه بموضوعية، ويجعل المتلقي واثقًا تمام الثقة ممّا يتلقاه.

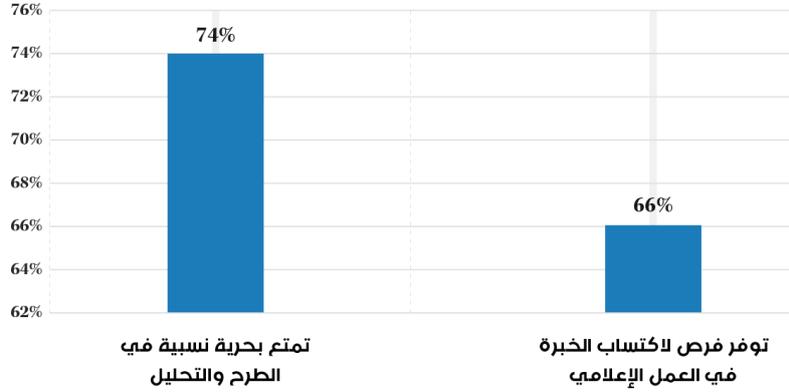
3. حرية وتنوع في الطرح والأداء

منح التطور الإعلامي الذي لا يتوقف عن تقديم الجديد فرصةً كبيرةً للإعلام الجديد في الثورة السورية، لينمو بشكل مطّرد في ظل أجواء حرية نسبية لم تكن متاحة للإعلاميين السوريين طوال خمسة عقود، ما أدى إلى ظهور عدد كبير من الصحف والمواقع، والمحطات التلفزيونية والإذاعية، وصفحات التواصل الاجتماعي الإعلامية المعارضة، هذا العدد الكبير ينحاز بموقفه السياسي الأول إلى جانب الثورة ضد النظام الحاكم، وقيم الحرية والديمقراطية، فكان هامش الحرية أكثر اتساعًا لكل الفئات التي دخلت الرقعة الإعلامية من أوسع أبوابها، إلا أن الطرح والأداء تنوعا بتنوع الأيديولوجيا والسياسات التحريرية التي تتبناها إدارة المؤسسات الإعلامية، واختلفا باختلاف الهدف المنشود لكل مؤسسة، الأمر الذي أتاح وجود تعددية فكرية وموضوعية تناقش مختلف المواضيع وتعالجها وفقًا لوجهات نظرها، وقد خلق ذلك مساحة للرأي والرأي الآخر، وفرصة لظهور نقاشات مختلفة عما اعتاده السوريون قبل 2011، إذ كانت كل الوسائل الإعلامية تصب في تمجيد النظام وأجهزته الحاكمة والترويج لما يجده بخدمة سياساته.

ويعدّ هذا التنوع صحيًا، لكونه يضمن حرية التعبير لجميع شرائح المجتمع المختلفة، ويعطي مساحة للرد والأخذ بما يتناسب مع تنوع أيديولوجيا الأفراد.

وبتحليل إجابات الإعلاميين والإعلاميات على أسئلة الاستطلاع الذي أجراه الباحث، في ما يتعلق بأبرز إيجابيات الإعلام الجديد؛ تبين أن 74% من المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أن وسائل الإعلام الجديد تتمتع بحرية نسبية في الطرح والتحليل. ورأى 66% منهم أن وسائل الإعلام الجديد توفر فرصًا لاكتساب الخبرة في العمل الإعلامي.

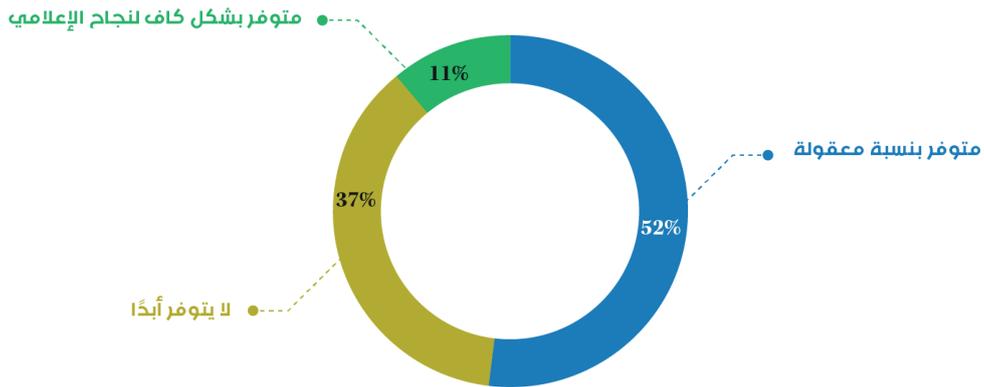
أبرز إيجابيات الإعلام الجديد



الشكل رقم (6) يبين أبرز إيجابيات الإعلام الجديد

ووجد 11% من المشاركين أن وسائل الإعلام الجديد توفر التدريب الكافي لنجاح الإعلامي، في حين اعتقد 52% منهم أن وسائل الإعلام الجديد توفر التدريب بنسبة معقولة، ورأى 37% منهم أنها لا توفر التدريب أبدًا.

توفر التدريب في مؤسسات الإعلام السوري الجديد



الشكل رقم (7) يبين نسب توفر التدريب في مؤسسات الاعلام الجديد

رابعًا: سلبيات الإعلام السوري البديل

على الرغم من تعدد وسائل إعلام الثورة السورية، فإن معظمها ظلّ غير قادر على مواكبة الحدث بعمق واحترافية، فمن يراقب إعلام الثورة السورية يكتشف عددًا من نقاط الضعف التي كان بالإمكان تجاوزها، لو أن المؤسسين تعاملوا في مؤسساتهم مع خطاها بمزيد من الوعي الإعلامي والحقوقى والسياسي والاختصاص، إلا أن غياب هذه الأمور أدى إلى ظهور مجموعة من السلبيات، أثرت في مسيرة وتطور الإعلام البديل، وجلبت آثارًا ضارة على المؤسسات الإعلامية، ومن أبرز تلك السلبيات:

1. ضعف الإمكانيات الفنية والبشرية والإدارية

عانى الإعلام البديل ضعف الإمكانيات الفنية والبشرية، واتسم بالارتجالية، واعتمد على الهواة وعلى المواطن الصحفي، في غياب واضح للمختصين الأكاديميين، وتصدّر "الناشط" المشهد، في بدايات انطلاق الإعلام البديل، نظرًا لقدرته على الوصول إلى الحدث وتغطيته ونقله، وبدا التعاون بين الصحفي الأكاديمي والناشط الإعلامي هشةً ضعيفًا لا يعوّل عليه لتحسين الأداء، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة بين الجانبين. فالظهور السريع للناشطين ووسائل الإعلام البديلة لم يترافق مع تدريب وتعليم، الأمر الذي جعل الخطأ يتكرر، وجعل المهنية تبدو بعيدة عن العمل في بعض الأحيان، إضافة إلى تأثير وسائل الإعلام البديل المتاحة، بشكل كبير بمزاجيات أصحابها والمسؤولين عنها وإمكاناتهم ومحدودية أفق بعضهم، كما ساهم تحكّم الجهة الممولة في نوعية ما يُنشر، وتوجّه الطرح العام للوسيلة الإعلامية، ومنع الطرح المخالف، وغدت بعض وسائل الإعلام البديلة أبقًا للممولين، على حساب المهنية والموضوعية والحريات.

ومع أن معظم مؤسسات الإعلام التي نشأت خلال فترة الثورة تحظى بوجود مجالس إدارة يناط بها اتخاذ القرارات والإشراف على سياسات التحرير والتعيينات والرقابة المالية والشؤون الإدارية، فإن هذه الإدارات تبدو في معظمها شكلية، وتفتقر إلى أسس العمل المؤسساتي، وتتحكّم العقلية الفردية في القرار الفعلي التنظيمي والإداري والتحريري.

2. غياب الرؤية والخطة

لم يؤسس الإعلام الجديد بشكل منهجي لتغطية مختلف جوانب النشاطات الإعلامية، بل تأسس بشكل كمي، ولم تكن هناك دراسة جدية لبيان الحاجات وتنوع الوسائل بما يحقق هذه الحاجات، ولم تولّ مؤسسات المعارضة التي تأسست بعد الثورة أهميةً لقطاع الإعلام، وتخلت عن هذا الدور المهم للأحزاب والتيارات والتشكيلات السياسية والأفراد، ولبعض الفصائل المسلحة في حالات أخرى، وأبلغ مثال على ذلك أن ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية كان يمتلك في بداية تأسيسه القدرات والخبرات والموارد، لكنه لم يطلق أي وسيلة إعلام، ولا حتى نشرة دورية!

وبدورها، افتقرت معظم وسائل الإعلام البديل الناشئة إلى خطة عمل وسياسة تحرير واضحة معلنة تحدد الأهداف والاستراتيجية وأساليب العمل الاحترافية وثوابت الالتزامات ومدونات السلوك، وسادت سياسة العمل وفق هوى وتوجهات وآراء العاملين، أو بسياسة ردات الفعل، واهتمت هذه الوسائل بشكل أساسي بالصراع المسلح، وجزئيًا بالنشاط المدني والسياسي للجماهير والناشطين، ونادرًا ما اهتمت ببعض

الأهداف غير العنفية، وأدى غياب الرؤية الشاملة والواضحة إلى تعسّر الاستمرارية في معظم الأحيان، ومن ثم إلى انسحاب بعض وسائل الإعلام من المشهد وغيابها كلياً عنه، وضعف تأثير كثير من الوسائل التي وقّرت بشكل ما وسائل ومقومات استمرارية وجودها.

3. نقص الموضوعية والمصداقية

عمدت بعض وسائل الإعلام البديل إلى استخدام أساليب المبالغات والديماغوجية، واعتمدت على التهميل والتضخيم في نقل الحدث، وغابت عنها المهنية في تتبع الخبر، والتأكد منه والتحقق من صحته، كما غابت الموضوعية في نقل بعض الأخبار، ما أوقع معظم وسائل الإعلام البديل في عدم المصداقية، إذ بات على المتلقي التأكد من الأخبار عقب سماعها، من بعض وسائل الإعلام البديل التي تعتمد التهميل والمبالغة، ويعود ذلك إلى غياب وجود مرجعية إعلامية حقيقية تستقى منها الأخبار⁽¹⁸⁾.

4. ضعف التأثير المحلي والعالمي

نتيجة هيمنة أجهزة النظام السوري المحكّمة على كل مفاصل الحياة في مناطق سيطرته، يبدو مستحيلاً وجود مؤسسات للإعلام البديل، الذي نشأ بداية الثورة في هذه المناطق؛ ولاحقاً انحصر وجوده في مناطق الشمال السوري والدول المحيطة، فأى عمل صحفي يصبّ في طرف المعارضة ضمن أراضي النظام يتعرّض صاحبه للاعتقال والتنكيل والقتل، الأمر الذي جعل الإعلام البديل بعيداً عن المناطق السورية التي يسيطر عليها النظام، وضعيف التأثير على الصعيد المحلي الذي يهيمن عليه الإعلام الرسمي والمؤيد للنظام.

وعلى نحو مماثل، سعت معظم وسائل الإعلام البديل المعارض إلى تجنب الاصطدام مع فصيل مسلح أو جهة معارضة، فأصبحت تطرح المشكلة متجنباً الخوض في حقيقة أسبابها، كي لا يتسبب ذلك في خلق أي حساسية لأي فئة، ولذلك بدا الطرح غير موضوعي، أو بدا طرْحاً مبتوراً منقوصاً لا يعالج الأمر على النحو الصحيح، ما تسبب في ضعف التأثير المحلي، إذ لم يعد هذا الطرح ذا جدوى في الشارع المعارض، وانحصر التأثير بفئة محدودة، وانعكس هذا على التأثير في الرأي والإعلام العالمي.

وأهملت وسائل الإعلام السورية الجديدة التوجّه بخطابها إلى الرأي العام والمشاهد غير السوري، وكان هناك نقص حاد في وسائل الإعلام التي تخاطب الجمهور في الدول الأجنبية، وقلة من هذه الوسائل قدّمت محتوى لغير الناطقين بالعربية، وبجودة ضعيفة، وأظهر ذلك أن هناك ضعفاً كبيراً في الكوادر البشرية الإعلامية المؤهلة لتقديم خطابها باللغات الحية الأجنبية، وضعفاً في استراتيجية التواصل مع الرأي العام العالمي والتأثير فيه.

5. المحسوبيات والشللية

يؤدي عدم وجود منهجية، والافتقار إلى الشفافية في اختيار العاملين في معظم وسائل الإعلام البديل، ونقص الخبرة في إدارة وتسيير المؤسسات الإعلامية، وهيمنة المحسوبيات، وتكوين الشلل داخل وسائل الإعلام المحلي، إلى فساد إداري ومهني جسيم، وإلى شعور العاملين من ذوي الكفاءة بعدم المساواة، وضعف الانتماء للمؤسسة، الأمر الذي أثار في الهدف المنشود لهذه الوسائل، وانعكس سلباً على كفاءة العاملين

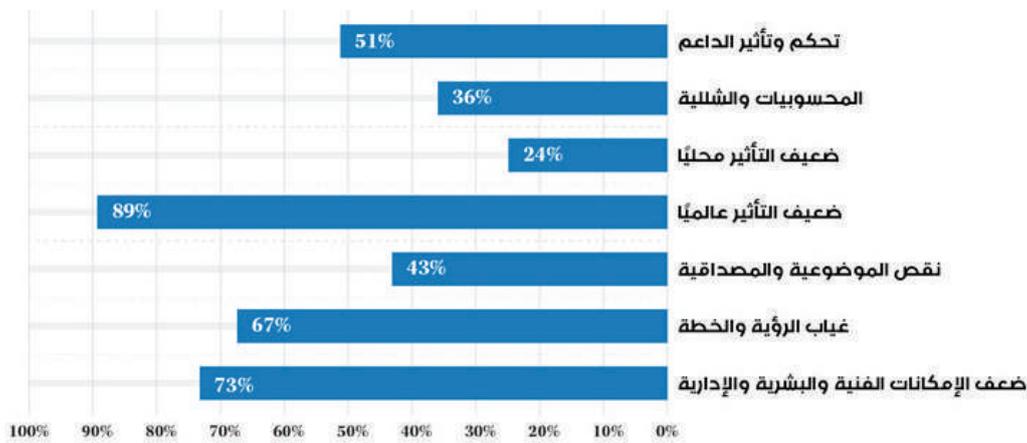
(18) - العرب، انحراف إعلام المعارضة عن طريق الثورة السورية يقتضي تصحيحاً للمسار: <https://cutt.us/wH30z>



وجودة الطرح ومهنية العمل، إذ باتت المحسوبيات أولوية قبل امتلاك خبرة العمل الصحفي، ولم يعد الأمر مجرد تنافس شريف، بل تعدّاه إلى ظهور نوع من الحرب، سواء أكان ذلك داخل المؤسسة الإعلامية أم بين المؤسسات الإعلامية المتشابهة، على الرغم من الهدف العام المشترك الذي يستوجب العمل بتنسيق أكبر وتكاملية؛ وقد ضيّع ذلك البوصلة، وشتت الجهود.

ويُظهر الجدول التالي النسب التي يعتقد المشاركون والمشاركات في استطلاع الرأي الذي أجراه الباحث أنها تمثل حجم ودور كل واحدة من السلبيات التي برزت في الإعلام السوري الجديد، البديل:

أبرز سلبيات مؤسسات الإعلام الجديد



الشكل رقم (8) يبين أبرز سلبيات مؤسسات الإعلام الجديد

الفرع الثاني: خصائص الإعلام البديل في سورية

أولاً: ظاهرة المواطن الصحفي

انطلق الخطاب الإعلامي البديل في بدايات الثورة السورية من الحضانة الشعبية للثورة نفسها، إذ وجد المواطن نفسه مسؤولاً عن نقل أحداث ثورته للعالم، وتوثيق ما يحدث فيها أولاً بأول، لا سيما مع خصوصية الوضع السوري، وغياب حرية الإعلام كلياً، ومنع وكالات الإعلام العالمية من تغطية الحدث أو نقله. الأمر الذي وضع السوريين أمام واقع حوّلهم إلى مواطنين صحفيين ينقلون قضيتهم إلى العالم، ويوصلون صورة حقيقية لما يحدث على أرض الواقع.

وكانت فكرة المواطن الصحفي قد تأصلت خلال الربيع العربي؛ إذ اعتمدتها الثورتان التونسية والمصرية لنقل الأحداث، وتوثيق الوقائع، مع اختلاف واقع هاتين الدولتين إعلامياً عن الواقع السوري، الأمر الذي جعل تجربة المواطن الصحفي بوابة وحيدة أمام الشارع السوري المنتفض بوجه النظام، لفضح جرائمه وتعزيز خطاب المشروع للثورة في ضمير السوريين والرأي العام الدولي، فحمل السوريون هواتفهم، وعملوا على تصوير الأحداث أولاً بأول، ورفعها على شبكات التواصل الاجتماعي، وإرسالها إلى الوكالات الإعلامية العربية والدولية، كما عمل المواطن الصحفي في تلك الفترة على التواصل مع القنوات الإخبارية ونقل شهادات حية عما يحدث، وغالباً ما كانت تنقل هذه الشهادات باسم (شاهد عيان) أو بأسماء مستعارة؛ خوفاً من بطش النظام السوري حال معرفة الاسم.

واعتمدت صحافة المواطن بداية على الجهود الفردية والعمل الذاتي من دون انتماء إلى مؤسسات إعلامية، أو تحت مظلة قنوات إخبارية، ودون شرط الدراسة أو خبرة العمل الصحفي أو الإعلامي سابقاً، فكانت الكاميرات السرية أو البسيطة والهاتف المحمول هي كل عدة المواطن الصحفي وعتاده، وقد استطاع بوساطتها توثيق الأحداث، ونقل صورة حية لما يحدث، الأمر الذي جعله مصدر المعلومة الأساسي، لدى وكالات الأنباء العربية والعالمية التي اضطرت إلى تجاهل الإعلام الرسمي السوري غير الموثوق لديها، بسبب تبنيه سرديّة النظام السوري وتعمّده قلب الحقائق وتشويهها. ثم تطورت الأدوات والتغطية الإخبارية للصحافيين، فاستخدموا الكاميرات الاحترافية وهواتف الثريا والإنترنت الفضائي، وذلك لتسهيل التواصل مع القنوات الإعلامية المختلفة دون رقابة.

وبسبب قلة الخبرة في العمل الإعلامي وغياب الممارسة؛ لوحظ حضور الانفعال على نحو كبير، في أثناء نقل الحدث، كما غابت الموضوعية في أحيان أخرى، ويرجع ذلك -على الأغلب- إلى أن الأحداث كانت تلامس الصحافيين أنفسهم، إذ كانوا ينقلون جرائم النظام التي ضربت أحياءهم وبيوتهم وأهاليهم، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم الالتزام بالموضوعية والبعد عن الانفعال، لا سيما مع تصوير مشاهد القصف، ومحاولات انتشار الجثث وغيرها من المشاهد المؤثرة التي يغلب فيها الانفعال على الموضوعية.

وقد عمد النظام إلى استهداف المواطن الصحفي، عبر القنص والقتل والاعتقال والتعذيب والاختفاء

القسري، واجتهد في تكذيب أخباره وتضليل رواياته، فضلاً عن محاولات التصفية والاستهداف بالقصف، وأدى ذلك إلى فقدان أكثر من 700 صحفي لحياتهم، نتيجة هذا الاستهداف، وإصابة أكثر من 1500 صحفي إصابات متفاوتة وصل بعضها إلى الإعاقة الدائمة، بالإضافة إلى تعرّض أكثر من 1200 صحفي للإخفاء القسري⁽¹⁹⁾.

ويشير هذا الاستهداف المرّكز إلى الأثر الكبير الذي أحدثته صحافة المواطن في نقل أحداث الثورة وتوثيقها، وفضح جرائم النظام، وإيصال صوت الشارع السوري إلى الإعلام العالمي، إذ باتت صحافة المواطن وسائل مكملة لوسائل الإعلام التقليدية، بل استطاعت الوصول إلى ما عجز الإعلام -بأشكاله التقليدية- عن الوصول إليه، لا سيما مع القيود المفروضة من أجهزة سلطة النظام، فحركة الصحفي المواطن أسهل وأسرع، ووجوده على أرض الحدث باستمرار أقرب إلى الحضور المباشر والتوثيق.

ثانياً: بروز دور المرأة في الإعلام السوري البديل

لم تقتصر ظاهرة المواطن الصحفي في سورية على الصحفيين الذكور؛ إذ شاركت المرأة في تغطية الأحداث ونقلها وتصويرها، وبرز حضورها في الإعلام البديل منذ بدايات الثورة، حيث مارست دور المواطنة الصحفية، وانتظمت جهودها بعد ذلك بشكل مؤسّساتي، وبدأت تعمل كإعلامية ضمن مؤسسات رسمية، فظهرت بكثير من الأدوار الإعلامية المختلفة، على نحو أكبر مما كان عليه دورها في الإعلام الرسمي للنظام، حيث كانت مشاركتها سابقاً تعتمد غالباً على العلاقات الشخصية والامتيازات للنافذين بسبب سيطرة الحكومة ورجال السلطة على وسائل الإعلام.

وقد حفت تجربة المرأة في الإعلام البديل بمجموعة من التحديات المختلفة التي تؤثر في عملها بالمجال الإعلامي في الداخل والخارج، فعلى الصعيد العام، تواجه المرأة نظرة سائدة عن عدم قدرتها على الخوض في المجال السياسي، وقلق إدارات الإعلام البديل من قدرة المرأة على مجابهة أعباء المهنة، ولا سيما في ظروف المواجهات العسكرية، وحتى في الحالات الطبيعية التي توجب السفر في بعض الأحيان والاختلاط، على نحو يعارضه المحافظون في المجتمع، ما يجعل هذا العمل محدوداً وموجهاً، إضافة إلى وجود العادات والتقاليد وثقافة المجتمع، وهي أمور تؤثر في قبول عمل المرأة إعلامية.

وفي سورية، تواجه المرأة أخطاراً معقدة أكثر في العمل الصحافي، حيث إن التهديدات الأمنية تضعها في مواجهة خطر مباشر على حياتها من القوى المسيطرة، وقد سجّلت انتهاكات بحق إعلاميات تمثلت بالإصابة والقتل والاعتقال، أو الإخفاء القسري، ما يجعل عملها داخل سورية، سواء في مناطق النظام أو مناطق المعارضة، تحدياً خطيراً. لتساهم هذه الأمور في انسحاب بعض الإعلاميات من الساحة الإعلامية، لا سيما في المناطق التي تواجه فيها الصحفيات صعوبات في التحرك، ضمن مناطق سيطرة الفصائل العسكرية المختلفة، والمتطرفة منها؛ إذ يُشترط أحياناً وجود مُرافق لها من الذكور، من أفراد عائلتها، ويُتدخل أحياناً في مظهرها ولباسها في الخارج.

أما الإعلاميات اللاتي يعملن عن بعد، أو يعملن في دولٍ يصعب فيها الحصول على ترخيص عمل، بسبب

(19) الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة،

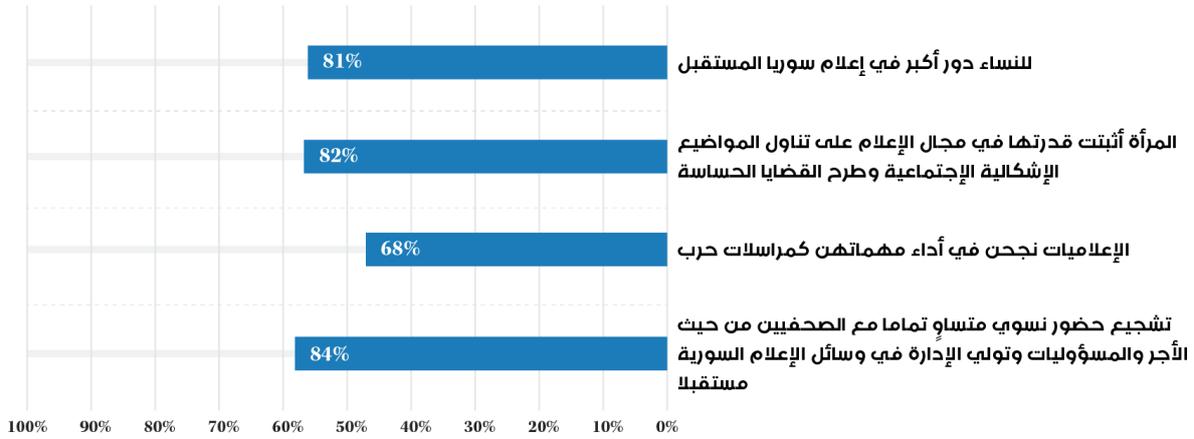
<https://cutt.us/Dfl5t>

الإجراءات القانونية، فإنهن يواجهن تحديات في بعض الأحيان تتعلق بالعمل من دون وجود عقد رسمي يضمن حقوقهن، أو يعطي أماناً وظيفياً لفترة زمنية واضحة.

وعلى الرغم من التحديات المختلفة التي مرت بها المرأة خلال عملها في الإعلام البديل؛ فقد استطاعت إثبات حضور فعال في المراكز والأدوار التي قامت بها، وأثبتت قدرتها على أن تكون جزءاً من المشهد الإعلامي بتنوعاته المختلفة، وبرزت أسماء إعلاميات سوريات في الإعلام البديل، صقلت خبرتهن سنوات الثورة وطول الممارسة والتدريب.

وفي الاستطلاع الذي أجراه الباحث، وقد شارك فيه مئة إعلامية وإعلامية، أجاب المشاركون عن أسئلة تتعلق بأهمية المرأة في الإعلام السوري الجديد وحضورها، واعتقد 81 بالمئة من المشاركين أن للنساء دوراً أكبر في إعلام سورية المستقبل، واعتقد 82 بالمئة منهم أن المرأة أثبتت قدرتها في مجال الإعلام على تناول المواضيع الإشكالية الاجتماعية وطرح القضايا الحساسة، ورأى 68 بالمئة منهم أن الإعلاميات نجحن في أداء مهماتهن كمراسلات حرب، ودعا 84% منهم إلى العمل على حضور نسوي متساو تماماً مع الصحفيين، من حيث الأجر والمسؤوليات وتولي الإدارة في وسائل الإعلام السورية مستقبلاً.

أهمية وحضور المرأة في الإعلام السوري الجديد



الشكل رقم (9) يبين أهمية وحضور المرأة في الاعلام الجديد

وتقول الإعلامية لجين مليحان، رئيسة تحرير موقع (حرية برس)، في مقابلة مع الباحث، إن "حضور الإعلاميات السوريات في وسائل الإعلام الجديد يعكس نجاحاً لواحد من أهم أهداف الثورة السورية، المتمثل في إطلاق الحريات ومساواة السوريين والسوريات في الحقوق والواجبات والفرص المتكافئة، خاصة أن الصحفيات السوريات أثبتن جدارتهن في المواقع التي تولين فيها مهام إدارية أو ميدانية إعلامية، وحققن حضوراً جيداً وحصلن على جوائز دولية تقدّر جهدهن ومثابرتهن وتطور أدائهن"⁽²⁰⁾.

(20) مقابلة أجراها الباحث مع الإعلامية لجين مليحان، رئيسة تحرير موقع (حرية برس)، في 24 نيسان/ أبريل 2022.



ثالثاً: فوضى الخطاب

يمكن وصف الخطاب الإعلامي في الثورة، لا سيما في سنواتها الأولى، بأنه خطاب إعلامي ينتهي إلى صحافة المواطن، غابت عنه الاحترافية والخبرات، والممارسة، والموضوعية، وغلب عليه الانفعال والمبالغة، ووقع في فخ العشوائية في بعض الأحيان، وفي عدم التنظيم في أحيان أخرى. إلا أن سنوات الثورة الأخيرة شهدت نضجاً بقدر معقول في إعلام الثورة، إذ انتظم الجهد الفردي في عمل مؤسساتي؛ فكانت هناك منصات إعلامية مختلفة، ووكالات إعلام محلية، ومواقع إلكترونية ذات تغطية واسعة، وعدد من القنوات التلفزيونية، معظمها سعى إلى تحري الخبر بدقة قبل نقله، والعمل على تحليله ودراسته، وتقديم كل ما يترتب عليه، وعدم التوقف عند خطوة النقل فحسب. ويُعدّ دخول الإعلام الثوري في مرحلة التحليل والتدقيق ودراسة الخبر والصحافة الاستقصائية، بمنزلة استعداد للحاق بركب الإعلام العالمي الذي تغيّب عنه الإعلام السوري عقوداً طويلة.

الفرع الثالث: مرتكزات خطاب الإعلام البديل

بُني الخطاب الإعلامي الثوري على ثلاث مرتكزات أساسية، تضافرت فيما بينها لإكمال شكل الخطاب الثوري، فبدأت بلغةٍ تحمل فكرًا جسّده جداريات الناشطين الثوريين الأوائل على الجدران واللافتات المحمولة في التظاهرات، تعلن ثورة تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، فتكونت من هذه الثلاثية مرتكزات أساسية للخطاب الإعلامي في الثورة، وهي المرتكز اللغوي، والمرتكز الفكري، والمرتكز الفني.

أولاً: المرتكز اللغوي

تعدّ اللغة ركيزة أساسية أولى في الثورة؛ إذ بُنيت شعاراتها الأولى على كلمات وعبارات تقابل ما بنيت عليه شعارات الإعلام في النظام السوري، إلا أن لغة الثورة الجديدة عمدت إلى الخروج بالكلمات من دلالاتها المعجمية والعرفية إلى دلالات سياقية موقعية⁽²¹⁾، بحيث تحمل الكلمات معاني جديدة لم يسبق أن حملتها، تمثل الحال وتعبّر عن سياق معين يختص بالثورة، إذ طوّرت الثورة دلالات المفردات، واستخدمت الدلالات الجديدة في سياقات جديدة، وكررتها حتى أصبحت هي الدلالة الوحيدة للمفردة، وغابت معها الدلالة الأصلية المعجمية للمفردة ذاتها، وبذلك بدأ الخطاب اللغوي للثورة يعمل على منازلة إعلام النظام، عبر المفردات التي عمل على ترسيخ مفاهيم الخوف من السلطة من خلالها في عقول السوريين، طوال السنوات السابقة.

وتعدّ أولى كلمات الحراك الشعبي المتمثلة بكلمة (ثورة) مثالاً على الخروج من الدلالة المعجمية إلى السياقية والموقعية، فالمادة اللغوية لكلمة ثورة تعود إلى الفعل ثار، بمعنى: هَاجَ⁽²²⁾، إلا أن كلمة (ثورة) تجاوزت المعنى المعجمي لتدل على حراك شعبي مناهض للنظام الاستبدادي يطالب به الشعب بحريته، فأصبحت الثورة سياقياً مرادفة لكلمة الحرية، وتحمل ضمناً تعبيراً عن حالة شعب مظلوم يتعرض للاضطهاد، فتحرّك مثل بركان هائج يطالب بحريته. كما تجاوزت مفردة (ثائر) المعنى الدال على إدراك الثأر⁽²³⁾؛ لتحمل معنى سياقياً ارتبط بالثورة يدلّ على أن الثائر هو الذي يرفض الظلم والاضطهاد، ويسعى لنيل حريته عبر التحاقه بالحراك الشعبي والانضمام إلى ركب الثورة.

وقد اعتاد الشعب السوري على استخدام دلالات سياقية لمصطلحات عادية تتجاوز بذلك الدلالات المعجمية، وتحولت مع الوقت إلى مجازات وكنيات، فقبل الثورة كانت عبارة "خطه حلو" التي تستخدم في وصف شخص ما لا تدلّ على جمالية الخط، وإنما تدلّ على أنه عميل لأجهزة أمن النظام السوري ويكتب تقارير أمنية في من حوله. كذلك كلمة "بيت خالته" لا تعني أبداً بيت الخالة أخت الأم، وإنما تشير إلى السجن. واستمر الشباب السوري في استخدام آليات الدلالات السياقية والمجازات والكنيات، للتعبير عن حالات معينة، فأصبحوا يستخدمون كلمة "سويسرا" للدلالة على الاعتقال، وبذلك أخرجوا الكلمة من

(21) - تحمل الألفاظ أربع دلالات أساسية، دلالة معجمية، ودلالة صرفية، ودلالة نحوية، ودلالة سياقية موقعية، وتتطور الدلالات للألفاظ مع الزمن من خلال تحميلها بعض المعاني المجازية. ينظر: فايز الدايدة، علم الدلالة العربي (دمشق، دار الفكر، 1996) ص 20-22.

(22) - ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1414هـ) ج 4، ص 108

(23) - المرجع السابق، ج 4، ص 97.

معناها كلياً لتحمل معنى مجازياً لا يتصل بها، بل يُتعارف عليه بين جماعة الثوار، حتى لا يفهمه إلا من كان منهم. وكلمة "عم تشتي" لا تدلّ على هطول المطر، وإنما تدلّ على عدم استقرار الأوضاع. وبذلك حملت المفردات اللغوية لإعلام الثورة بعداً دلاليّاً جديداً يخدم اللغة التي أنشأته.

كذلك فقد أدخل التغيير التركيبي على الشعارات والجمل، لقلب معناها إلى معنى جديد يتحدى النظام ويعبر عن الهدف، فمن الشعارات التي كان صرخ بها المؤيدون لرئيس النظام، بشار الأسد، هو (الله سورية بشار وبس) ليكون الرد بلغة مشابهة من إعلام الثورة، ومن ناشطي الحراك الشعبي، وذلك بعمل تغيير تركيبى للجمل، باستبدال كلمة (بشار) بكلمة (حرية)، ليصبح الشعار (الله، سورية، حرية. وبس) وبذلك يعبر عن الهدف الرئيسي للثورة، وهو المطالبة بالحرية دون تقديس لأحد، ويكون هذا الشعار ضرباً في صميم ما بنى عليه إعلام النظام حملات ترويج الولاء لبشار الأسد، كذلك شمل التغيير التركيبى شعارات قديمة للنظام تغنى بها إعلامه طوال عقود، منها شعار (قائدنا للأبد الرئيس حافظ الأسد) فكان الرد من اللغة الإعلامية الثورية بحذف وإضافة وتغيير، شمل معظم كلمات الشعار، فأصبح (ما في للأبد... عاشت سورية ويسقط الأسد).

وسواء طرأ التغيير على المستوى التركيبى أو الدلالي للمفردات أو العبارات والشعارات؛ فإن كل التغييرات هدفت إلى إعلاء صوت لغة الثورة، ومجابهة اللغة الإعلامية للنظام بلغة إعلامية ثورية متحدية، تعبر عن فكر الحراك الشعبي، وتنتصر له، وتنعكس خطاباً إعلامياً، وعملاً على أرض الواقع.

ثانياً: المرتكز الفكري

انطلق الخطاب الإعلامى البديل من فكرة الحرية، وهي الفكرة الأساسية المشتركة في كل التظاهرات والحراك الشعبي، وركز الحراك السلمى في بداية الثورة على مبادئ الحرية، وعلى رفع حالة الطوارئ عن البلاد، وعلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، إضافة إلى الدعوة إلى إجراء حملة إصلاحات جذرية، فكان المنطلق الفكرى في تلك الفترة هو الإصلاح وانتزاع الحرية، إلا أن تصعيد رد النظام على التظاهرات جعل الشارع السوري يوقن بأهمية تغيير كل النظام، وعلى رأسه بشار الأسد، حتى يبدأ الإصلاح وتمكين الحريات.

وسيطر شعار (إسقاط النظام)، كفكرة أساسية، على الحراك الثورى وعلى الإعلام الثورى الذى تمثل فى تلك الفترة فى صفحة (الثورة السورية ضد بشار الأسد) التى عملت على ترسيخ الشعار، من خلال استفتاءات عدة توجّه من خلالها رأى الشارع السوري إلى إسقاط النظام⁽²⁴⁾. فأصبح النداء العام فى التظاهرات هو الدعوة إلى إسقاط النظام، وعبر إعلاميو الثورة عن هذه المطالب من خلال كتاباتهم على مواقع التواصل الاجتماعى، وشدّدوا على هذا المطلب بشهاداتهم عبر القنوات الإخبارية، وبتوثيق مطالب الشعب الذى دعا فى كل تظاهرة إلى إسقاط النظام، كما عبّرت جداريات الشوارع ولافتات التظاهرات عن هذه الفكرة.

وخلال سنوات الثورة الأولى، تبنت بعض القنوات الإعلامية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعى خطابات دينية مختلفة، كالخطاب السلفى الجهادى الداعى للجهاد وإقامة دولة إسلامية، والخطابات الداعية لإنهاء هيمنة الطائفة العلوية على مفاصل السلطة، وخطاب "مشروعية" حقّ الطائفة السنية بالحكم، فكان الخطاب ذا طابع إسلامى، إلا أن الطائفية سيطرت عليه، وساهم هذا النوع من الخطاب فى

(24) - حمزة المصطفى، المجال العام الافتراضى فى الثورة السورية، 2012، ص 33.

تزويد ادعاءات النظام بوجود جماعات إرهابية طائفية بأسانيد وحجج، كان يبحث عنها ويسهل ظهورها، ليعتمدها مبررات لمواجهة معارضيه بالاعتقال والقتل، وظهر هذا النوع من الخطاب الطائفي التحريضي جنباً إلى جنب مع خطاب السلمية الداعي إلى التعبير عن رفض الظلم والقتل، لكن بسلمية⁽²⁵⁾.

واجه إعلام الحراك الثوري دعوات التحريض الطائفية التي بدأ يُحارب بها ويُتهم بالانحياز إليها، واجهها بالرفض، وبشعارات مناهضة كرسها في وسائله المتاحة، ورفعت في التظاهرات، لتظهر رفض الحراك الشعبي للتمييز على أسس الطائفة، وتؤكد وحدة الشعب السوري، وأهداف الثورة، ووحدة الخطاب الممثل للثورة.

وتعددت الخطابات الفكرية الإعلامية خلال تغطية أحداث الثورة، إذ ركزت بعض المؤسسات الإعلامية على فكرة المعاناة والجرائم التي ترتكب بحق السوريين، فكان الخطاب مركزاً على المأساة يستعطف المتلقي، ويركز على التأثير في عواطفه. فيما كان المحور الفكري لمؤسسات إعلامية أخرى هو المناداة بالتغيير وبناء مجتمع ديمقراطي مدني، والابتعاد عن أي أفكار دينية أو طائفية، والدعوة إلى تقبل الآخر والتعددية، والمشاركة، وبناء وطن للجميع.

وعلى الرغم من تعدد صور الخطاب الفكري في إعلام الثورة السورية، ظلّت الفكرة الأساسية المشتركة بين كل الخطابات هي الحرية، وخلص السوريين من الاستبداد، وإنهاء المعاناة، وإسقاط النظام، ليستطيع السوريون بعد ذلك بدء حياة جديدة، تحمل معاني الحرية والاستقلالية والمشاركة، ضمن مجتمع مدني متعدد الأفكار والتوجهات.

ثالثاً: المرتكز الفني

إذا كان الخطاب يتكون من لغةٍ تحمل فكرة ما، فإنه بأمس الحاجة إلى وسيلة مناسبة لإيصال الفكرة بأفضل طريقة إلى المتلقي، وقد استخدم الإعلام البديل كل الوسائل الممكنة والمتاحة، لجعل الفكرة قريبة من المتلقي تصل إليه بمختلف الوسائل، ويعبر عنها بكل الطرق. فلم يقتصر على وسائل الإعلام الكلاسيكية المرئية والمسموعة والمكتوبة لإيصال صوته، بل عمد إلى الفنّ، بأطيافه المتعددة، ليكون ساحة له، يحمل خطابه في كل المجالات.

1. الفنون البصرية

شكلت الفنون البصرية جزءاً أساسياً من هوية الخطاب الإعلامي للثورة، وتجلت مظاهرها بشكل أساسي في الجداريات التي رُسمت في أثناء الثورة، وكانت تعبّر عن أهم أحداث الثورة السورية، وقد اشتهرت مدينة (كفرنبل) بجدارياتها الملونة المعتمدة على فن الرسم والألوان، كما استخدم فن الخط المنبثق عن الفنون البصرية في الجداريات، واللافتات، والرسم، ليكون أداة لإيصال الرسالة وتعبيراً عنها، لا سيما في تظاهرات أيام الجمعة التي حظيت بشعبية كبيرة، وتعدّ الشعارات التي كُتبت على الجدران، وخصوصاً في درعا، أول جداريات في الثورة السورية.

كما شكلت لوحات الفن التشكيلي، واللوحات الكاريكاتيرية، جزءاً مهماً من وسائل الإعلام البديل؛ إذ

(25) - المرجع نفسه، ص 60-63

استخدمها السوريون على نحو متعدد بغية إيصال رسائل مختلفة، وبزرت أسماء لفنانين سوريين في مجال الرسم، فاز بعضهم بجوائز دولية للوحات تعبّر عن مأساة الشعب، ونظّم بعض الفنانين معارض فنية للوحاتهم الثورية في دول مختلفة، وبرز منهم عدي الأتاسي، ريم يسوف، دارين أحمد، سهف عبد الرحمن، وغيرهم الكثير.

2. الفنون الأدبية

واكب الإعلام البديل مساهمة الأدب في الحراك الثوري، وأبرزه واحتفى به كوسيلة تفرغ غضب، ونقل رسائل إلى العالم بشكل مؤثر باستخدام الشعر، والنثر، والسرد، والقصص، وتمظهر الأدب بالقصص، والروايات، والدواوين الشعرية التي صوّرت المعاناة بكاميرا الكلمات، واستطاعت نقل ما خلف مشاهد كاميرا الإعلام المرئي مكثفًا ومحملًا بحالة الشعورية، وتفصيل المشاهد، وظهر قسم من الأدب اختص باللجوء، وأدب السجون، والتهجير، وغيرها من المواضيع المطروقة في الثورة. وتجلّى هذا الحراك الأدبي بشكل غير مباشر في البرامج السردية والثقافية، وكذلك في بعض التقارير الإخبارية، إذ تمتعت تلك التقارير بلغة أدبية وصفت الحال وعبّرت عنه بنثر خرج عن المألوف في تغطية الخبر، ومن أمثلة هذه البرامج، برنامج (ضمانر متصلة) الذي يُعدّه ويقدمه الشاعر ياسر الأطرش، على شاشة (تلفزيون سوريا).

3. الفنون الأدائية

سخر الإعلام الثوري البديل منصاته لتعبيرات الشارع السوري، من خلال الفنون الأدائية بمختلف أنواعها، لبلوغ الهدف من الثورة، فقد أبرز الإعلام الأهازيج والأغاني الثورية التي رافقت التظاهرات، وصدحت منصات الإعلام بأصوات منشدي الثورة، الساروت والقاشوش وطارق الأسود وغيرهم، من خلال خطاب ثوري محمول على ألحان ثورية وطنية، كما أبرز الإعلام البديل الثوري مجموعة من الفنانين السوريين في الخارج، استخدموا الغناء والموسيقا لغةً للحديث عن الثورة. وسلط الضوء على تجارب بعض المسرحيين السوريين الذين عملوا على عروض مسرحية على مسارح عربية وعالمية، لتسليط الضوء على القضية السورية والترويج لخطاب الثورة. ومن أبرز الأمثلة في هذا السياق، العروض التي قدمها الفنانون نوار بلبل وفارس الحلو والأخوين ملص، وغيرهم.

4. فن السينما

لم يغب الإعلام البديل عن مواكبة الفنانين السوريين الذين استفادوا من تجاربهم وخبراتهم السينمائية لفضح جرائم النظام، وتسليط الضوء على معاناة مغيبة عن عدسات الأخبار، فظهرت على المنصات الإعلامية المتنوعة قصص وعروض الأفلام الوثائقية، والدرامية، الطويلة والقصيرة، التي مثلت قصص السوريين بمختلف أوجاعها؛ فعرضت بعض الأفلام شيئاً من قصص الحصار، ومن قصص المقاتلين على الجبهات، واختص بعضها الآخر بقصص اللجوء والضياع، وخصص المعاناة اليومية. وقد ساهم الإعلام البديل في إيصال بعض هذه الأفلام إلى منصات جوائز عالمية بمهرجانات مختلفة، كفيلم "الكهف" الذي حصد عشر جوائز عالمية وترشح للأوسكار، وكذلك فيلم (الخوذ البيضاء) الذي حصل على جائزة الأوسكار⁽²⁶⁾.

(26) - ساسة بوست، 10 أفلام تساعدك على فهم المأساة السورية خلال العقد الماضي: <https://cutt.us/Ona9t>



المطلب الثاني: الوضع الراهن للإعلام في سورية



الفرع الأول: واقع الإعلام في مناطق النفوذ المختلفة

تتقاسم قوى مختلفة السيطرة على الأراضي السورية، ويبدو المشهد، أمام اختلاف قوى الأمر الواقع المسيطرة، كما لو كانت هذه المناطق السورية دولاً مختلفة، لا رابط يجمعها سوى معاناة سكانها، ويعاني الإعلام السوري في مختلف مناطق النفوذ السورية تحديات صعبة، يأتي في مقدمتها تدخل القوى العسكرية المسيطرة في العمل الإعلامي، وفقدان ثقة الجمهور به، وضعف تأثير رسائله، وضعف وهشاشة مؤسساته والعاملين فيه أمام الانتهاكات التي تواجههم، إضافة إلى ضعف البنى الإدارية والمؤسسية وعدم استقرار دعمها المالي، وتحديات أخرى، منها فوضى الخطاب الإعلامي ومشكلات ذاتية وموضوعية مختلفة.

ومن حيث الانتهاكات، تعدّ سورية الدولة الأخطر عالمياً على حياة الصحفيين؛ إذ تصدرت المركز الأول في عدد الصحفيين الذي فقدوا حياتهم فيها عام 2021، وفق شبكة (مراسلون بلا حدود)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة، كما جاءت سورية بالمرتبة 173 في حرية الصحافة، من بين 180 دولة عالمياً، وذلك وفق إحصائيات العام⁽²⁷⁾ 2021.

وقد بلغ عدد الانتهاكات التي استهدفت العاملين في المجال الإعلامي، من قبل جميع أطراف النزاع، 1670 انتهاكاً، شملت 1609 عاملين في المجال الإعلامي، وذلك منذ بدء الثورة عام 2011 حتى أيار/ مايو 2021، بمعدّل انتهاك واحد على الأقل بحق أحد العاملين في المجال الإعلامي، كلّ ثلاثة أيام. إضافة إلى توثيق 61 اعتداءً استهدف المؤسسات الإعلامية في مجمل سنوات الثورة.

وقد توزعت الانتهاكات بين 16 جهة فاعلة، تصدرها النظام السوري بـ 795 انتهاكاً موثقاً، فيما كانت المعارضة السورية هي الأقل في عدد الانتهاكات بحق الإعلاميين⁽²⁸⁾، في حين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها في أيار/ مايو 2021، مقتل 709 من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، منذ آذار/ مارس 2011، بينهم 9 من الصحفيين الأجانب.

ويفيد التقرير المذكور بخطورة بالغة على الإعلاميين من جراء الاستهداف المباشر، فألى جانب قتل المئات، أصيب ما لا يقل عن 1563 من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام بجراح متفاوتة خلال سنوات الثورة، على يد مختلف أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سورية، وفي مقدمتهم النظام السوري، ويشكل الاعتقال خطراً دائماً على العاملين في الحقل الإعلامي، فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 1211 حالة اعتقال وخطف بحق صحفيين وعاملين في مجال الإعلام، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سورية، منذ آذار/ مارس 2011، ولا يزال ما لا يقل عن 432 منهم، بينهم 3 سيدات و17 صحفياً أجنبياً، قيد الاعتقال أو الإخفاء القسري، حتى أيار/ مايو 2021، وقد قُتل منهم 52 بسبب التعذيب⁽²⁹⁾.

(27) - شبكة مراسلون بلا حدود، <https://rsf.org/ar/swry>

(28) تقرير الثقب الأسود عشر سنوات من الانتهاكات، موقع المركز السوري للإعلام وحرية التعبير <https://cutt.us/XxcnE>

(29) التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة، موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

2011 13518/03/05/https://sn4hr.org/arabic/2021

هذا الاستعراض المختصر للانتهاكات بحق العاملين في الحقل الإعلامي يُعطي لمحة سريعة عن واقع الإعلام المأساوي، من ناحية سلامة وظروف أمان العاملين في حقل الإعلام في سورية، سواء في مناطق النظام أو في مناطق المعارضة، مع الإشارة إلى التفاوت بين حجم الانتهاكات تبعاً للقوة المسيطرة في مناطق النفوذ، والتأكيد أن النظام السوري هو أكثر الأطراف انتهاكاً واستهدافاً للإعلاميين.

ويرى عبد الرحمن الدوخي، رئيس مجلس إدارة رابطة إعلامي الغوطة الشرقية (تأسست 2013)، أن أي منظمة صحفية لا تستطيع مواجهة الأخطار الموجودة، نظراً للحالة الأمنية وعدد سلطات الأمر الواقع الموجودة في شمال غرب سورية، ولا ننسى الإغلاق الكامل لأي منافذ سلامة يمكن منحها للصحفيين المعرضين للخطر، وتنصل المنظمات الدولية العاملة في القطاع الاعلامي من مسؤوليتها، ما ينعكس على السعي الدائم للحفاظ على حرية التعبير وتطوير الأساليب الصحفية بما يناسب التطورات في سورية⁽³⁰⁾.

ومن حيث كيفية تعامل قوى النفوذ المختلفة مع القطاع الإعلامي والعاملين فيه؛ يمكن الوقوف على تفاوت واضح بحسب المناطق، كالآتي:

أولاً: الإعلام في مناطق النظام السوري

لم تتغير نظرة النظام السوري طوال سنوات الثورة تجاه الإعلام وحرية الرأي، ولم تستفد أجهزة الإعلام الرسمي من تجارب الإعلام البديل في كسب ثقة المتابعين، على ضعف إمكاناته وخبراته مقارنة بالإعلام الرسمي، بل كرّست أجهزة إعلام الرسمي وسائل الإعلام الحديثة لمراقبة الثوار والمحتجين، ورصدهم والتحريض على الانتهاكات ضدهم، ومن ذلك ما أدلى به وزير داخلية النظام السوري محمد الرحمون، مطلع عام 2020، من أن فضاء (فيسبوك) خاضع لرقابة الأجهزة الأمنية، بهدف رصد الثوار وملاحقتهم وتقديمهم إلى القضاء⁽³¹⁾. وبقيت أجهزة الإعلام الرسمية هي المتحدث الرسمية بروايات النظام، ما يجعل وظيفته تتلخص بنقل البيانات الرسمية، ومحاولة تشويه الثورة والثوار، والحراك الشعبي، عبر الأكاذيب وتلفيق الروايات غير الصحيحة.

ومع أن الدستور الذي أقره النظام السوري، عام 2012، يكفل في المادة 43 منه حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها، فإن هيمنة السلطة وأجهزتها الأمنية تُعطلّ جدياً هذا النص في الدستور، وتمنح بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2012 للأجهزة الأمنية والقضاء الحقّ بعرقلة عمل الإعلاميين واعتقالهم واحتجازهم بتهم تطوّعها المحاكم لصالح منع انتقاد النظام أو معارضته، من قبيل تهمة "القيام بالدعاية عن الأعمال الإرهابية".

ويتضح من العدد الكبير لانتهاكات النظام السوري ضد العاملين في الحقل الإعلامي الطبيعة الوحشية التي تعامل بموجبها النظام السوري مع الإعلاميين والعاملين بالجهاز الإعلامي، وحرصه الشديد على سحق أي محاولة للخروج عن الروايات الرسمية التي يروج لها، ويبثها عبر الفضائيات، إذ يحظر استعمال الإعلام إلا الذي يخضع لإشرافه الكامل.

(30) - مقابلة مع عبد الرحمن الدوخي، رئيس مجلس إدارة رابطة إعلامي الغوطة الشرقية.

(31) - جريدة المدن، قانون جديد للإعلام في سوريا: <https://cutt.us/cuSbl>

وبالنظر إلى الواقع الإعلامي في مناطق سيطرة النظام السوري حاليًا، نرى ثبات النظام السوري على استراتيجية عدم التسامح مع أدنى انتقاد أو تشكيك بممارسات الأجهزة الأساسية للنظام، مع المحافظة على الخطاب التعبوي والتضليلي ذاته، واستدعاء ركائز الخطاب الإعلامي نفسه، اللفظية واللغوية، واتباع السياسة التحريرية ذاتها، من دون أي تغيير يذكر أو إظهار أي محاولة للتقدم والتطور.

ثانيًا: الإعلام في مناطق المعارضة

لم يهتأ الإعلام في مناطق المعارضة بحرية كاملة في أي مرحلة من مراحل الثورة، إذ تعرض العاملون في المجال الإعلامي إلى 171 انتهاكًا موثقًا، خلال عشر سنوات من عمر الثورة في سورية، شملت هذه الانتهاكات حالات الاستهداف بالقصف من قوات النظام السوري والقوات الروسية والمليشيات المساندة للجيش السوري، والقتل والاعتقال من فصائل مسلحة ومتطرفة، وعمليات التعذيب والإخفاء القسري والمضايقات والتهديد اللفظي، وتحطيم المعدات الإلكترونية لأسباب تعلقت بطبيعة عمل الصحفيين ونقدتهم للواقع وفضحهم لممارسات بعض الفصائل المسلحة.

وكأمثلة على استهداف حياة الإعلاميين في مناطق سيطرة المعارضة السورية، طعن مسلحون ملثمون رسامة الكاريكاتير هديل إسماعيل، في 16 تموز/ يوليو 2021، في مدينة إعزاز بمحافظة حلب، وشهد يوم 17 تموز/ يوليو 2021 مقتل المصور المستقل همام العاصي، في بلدة سرجة جنوب إدلب، بقصف الطيران الروسي.

وعلى الرغم من مرور عشر سنوات على الثورة؛ فإن مناطق المعارضة لم تتمكن من صياغة قانون ينظم العمل الإعلامي والمنتسبين إليه، وينظم العلاقة بين الإعلاميين وأجهزة السلطة المتنوعة والإدارات المحلية، وبقي الوضع مرهونًا بمزاج القوى المسيطرة، وبيد تجمعات إعلامية غير رسمية، لا تملك صفة قانونية، ولا الإمكانيات الضرورية للتطور والاستمرار.

ثالثًا: الإعلام في مناطق هيئة تحرير الشام

لا تختلف الصورة في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" (جبهة النصرة سابقًا)، عن مثيلاتها في المناطق السورية كافة؛ فقد تم رصد 140 حالة انتهاك بحق الإعلاميين، منذ العام 2017 حتى مطلع العام 2021، ويعدّ هذا الرقم كبيرًا في مدة أربع سنوات فحسب، بمعدّل 35 انتهاكًا في السنة، أي ضعف عدد الانتهاكات في مناطق المعارضة السورية سنويًا.

وأمثلة هذه الانتهاكات كثيرة لا تُحصى، منها اغتيال الناشطين الإعلاميين: رائد الفارس وحمود جنيد، من قبل مجهولين، في إدلب شمال غرب سورية، في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وقد وُجّهت أصابع الاتهام إلى عناصر أمنيين تابعين لفصيل "هيئة تحرير الشام" المتطرف، كان الناشطان قد تلقيا تهديدات منهم قبل اغتيالهم، على خلفية نشاطهما الإعلامي المناهض لنهج الهيئة الراديكالي وسياساتها القمعية.

ويضاف إلى هذه الانتهاكات تضييق قانوني يستحيل معه عمل الصحفيين بكفاءة، من جراء عدم السماح

لهم بالعمل والتنقل والوصول إلى مصادر المعلومات، وتوثيق الأحداث بحرية، بذريعة عدم وجود ترخيص للعمل الصحفي، بالتزامن مع عدم وجود تنظيم قانوني يسمح للإعلاميين بالحصول على تراخيص بالعمل الإعلامي من قبل الجهات الأمنية والإدارية المحلية التابعة لـ "حكومة الإنقاذ"، وهي هيئة تنفيذية إدارية تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام"، وتتولى إدارة الشؤون الخدمية، الأمر الذي يؤكد عدم تمتع الإعلام في هذه المناطق أيضاً بحرية وبيئة مناسبة للعمل، كما يؤكد وجود خطر على حياة الإعلاميين، قد يصل إلى القتل أو الإخفاء القسري.

رابعاً: الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية (قسد)

لا تختلف الحال في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية" التي تديرها ميليشيا (قوات سوريا الديمقراطية/ قسد)، ويهيمن عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وذارعه العسكري ميليشيا "وحدات حماية الشعب" الكردية، حيث سُجل 106 انتهاكات بحق إعلاميين، منها مقتل⁽³²⁾ عاملاً في مجال الإعلام. وتعطي الأرقام لمحة عن الواقع المرير الذي تعيشه المناطق الواقعة تحت حكم (قسد) التي تنزع إلى إسكات أي صوت يعارض مشاريعها في المنطقة.

ومن الأمثلة على الانتهاكات ضد الإعلاميين في مناطق سيطرة "الإدارة الذاتية"، اعتقال ميليشيا قوى الأمن الداخلي التابعة للإدارة الذاتية الكردية، المعروفة باسم (الأسايش)، ثلاثة صحفيين في القامشلي، يومي 17 و18 تموز/ يوليو 2021، هم عز الدين الملا (مدير صحيفة كردستان اليومية)، وبرزان لياني (مراسل قناة ARK TV المحلية)، ومحمد صالح (المراسل السابق لتلفزيون كوردستان).

وفي مطلع العام 2021، أقرت "الإدارة الذاتية" لشمال وشرقي سورية قانوناً لتنظيم الصحافة والعمل الإعلامي، أثار سخط العاملين في المجال الإعلامي، لما تضمنه من تقييد للعمل الصحفي، كسحب التراخيص ومنع مزاولة المهنة والإيقاف المؤقت والغرامات المالية الباهظة، وإجبار الإعلاميين على كشف مصادر معلوماتهم في حالات المثل أمام القضاء وجهات التحقيق التابعة للإدارة الذاتية، وبدا القانون المذكور كما لو أنه قانون المطبوعات الساري لدى النظام السوري، تخضع بموجبه كل جهات الإعلام لرقابة الجهة الحاكمة، وتفرض عليه العقوبات والغرامات في حالة المخالفة.

وخلاصة القول أنّ واقع الإعلام في مختلف مناطق المعارضة لم يحظَ بحرية كاملة لطالما عمل لأجلها، واتخذها شعاراً ومنطقاً، وتكاد المضايقات والقوانين في بعض هذه المناطق تكون شبيهةً بمثيلاتها في مناطق سيطرة النظام السوري، حيث عملت أجهزة السلطة لدى النظام على سحق كل محاولة للخروج عن سرديته، وما تزال معاناة الإعلاميين مستمرة، بسبب عدم وجود لغة تفاهم بينهم وبين القوى المسيطرة، وعدم رغبة هذه القوى في الانفتاح باتجاه الإعلام؛ إذ إن جميع القوى المسيطرة تمرّ بمرحلة تثبيت هويتها الخاصة، وكل هذه القوى تستخدم الإعلام كذراع ترويجي لمخططاتها، وأهدافها بعيدة كل البعد عن المهنية وعن التعاريف الدولية لوظائف الإعلام بشكل عام ولوسائل ضمان حرية عمل الإعلامي والصحفي دون مضايقات أو تهديدات لحياته.

(32) - المرجع السابق.

خامسًا: الإعلام السوري في بلدان اللجوء

إذا كان الإعلام السوري في الداخل السوري في مختلف مناطق النفوذ يعاني مشكلات تتعلق بالضغط والتضييق والانتهاكات، فإن مؤسساته العاملة في بلدان اللجوء تواجه تحديات كبيرة مختلفة، تهدد استمرارية مؤسساته وتطورها، وتؤثر في خطابه وتوجهاته.

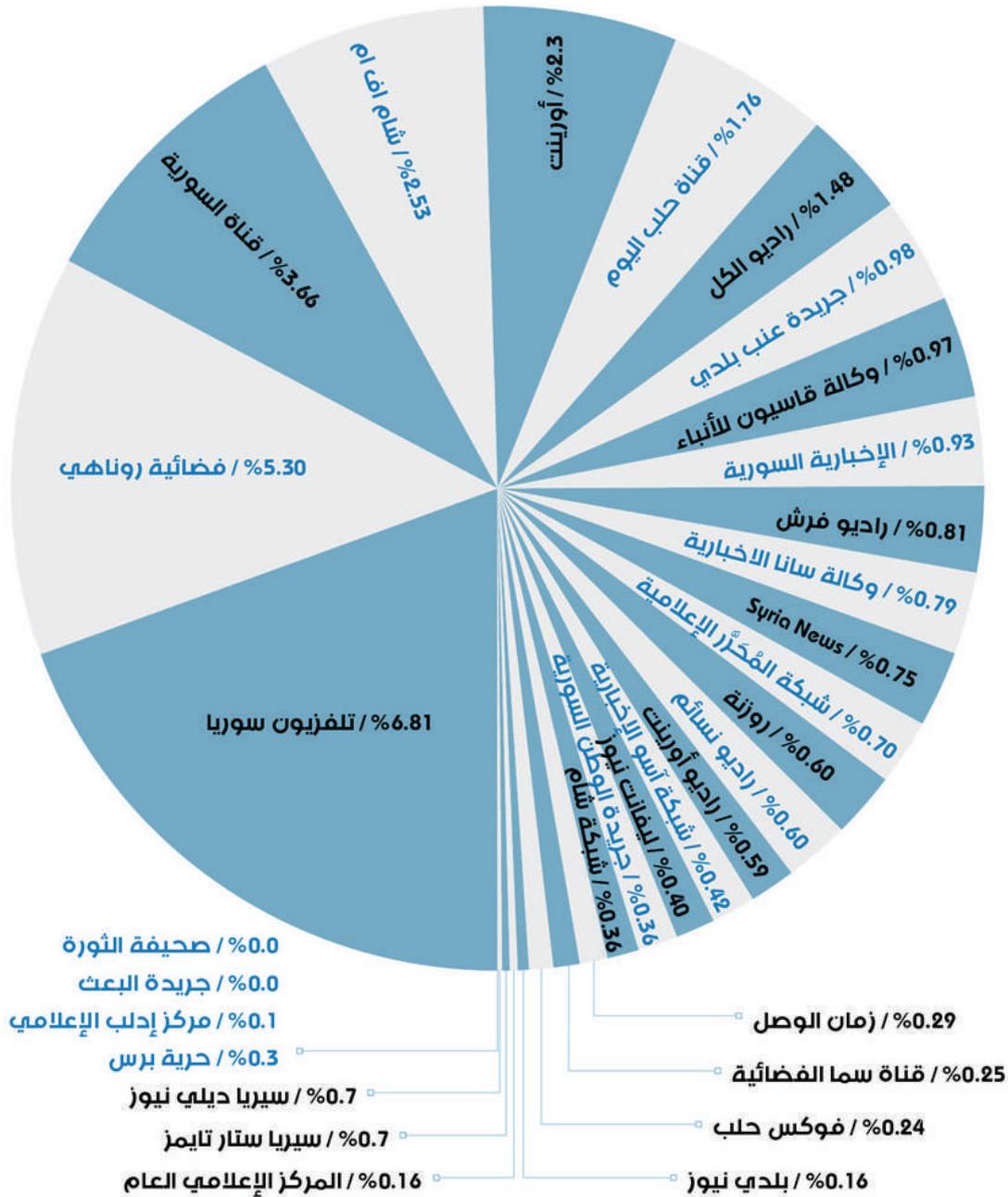
فوسائل الإعلام السورية الجديدة التي أسسها إعلاميون ومواطنون صحفيون سوريون في بلدان الشتات السوري، تشكل نسبة كبيرة من عدد المؤسسات الإعلامية السورية، معظمها في تركيا، حيث توجد كوادر بشرية كثيرة نتيجة وجود ملايين اللاجئين السوريين، ما يتيح لهذه المؤسسات رفد فرق عملها بالعاملين وتدريبهم، والتواصل مع السياسيين والمختصين السوريين.

وأبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الإعلام السوري في الخارج تتمثل في صعوبة التنظيم القانوني والحصول على تراخيص التأسيس، وفي صعوبة تسجيل العاملين في نظام إذن العمل، والتحويلات المالية، إضافة إلى تحديات التمويل، وضعف النظم الإدارية والمحاسبية. ويضاف إلى ذلك هيمنة التيارات السياسية ونفوذ الجهات الداعمة من منظمات ودول وأفراد والجهات المالكة، ونقص الخبرات.

م	مناطق سيطرة المعارضة	مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام"	مناطق سيطرة (قسد)	مناطق سيطرة النظام	بلاد اللجوء
1	وكالة زيتون	راديو فرش	قناة رونا هي	وكالة سانا	تلفزيون سوريا
2	صحيفة حبر	المركز الإعلامي العام	قناة اليوم	الفضائية السورية	قناة حلب اليوم
3	فرات برس	مركز إدلب الإعلامي	قناة روجا وفا	الاخبارية السورية	أورينت
4	وكالة الفرات	مؤسسة أمجاد	أرتا mf	قناة سما الفضائية	راديو روزنا
5	1 AIRYS	شركة evitaerC النشأة	صوت الرقة	شام أف أم	راديو الكل
6		شبكة المحرر الإعلامية	نورث بريس	سيريا تايمز	زمان الوصل
7		وكالة إباء	هاووار نيوز	جريدة الوطن	عنب بلدي
8			شبكة اسو	جريدة الثورة	شبكة شام
9			صدى الواقع السوري	جريدة تشرين	حرية برس
01			جرف نيوز	جريدة البعث	سيريا نيوز
11					بلدي نيوز
21					فوكس حلب

شكل رقم (10) جدول بأبرز وسائل الإعلام السورية موزعة حسب مناطق النفوذ داخل سورية، وفي بلدان اللجوء

نسبة التفاعل مقارنة بعدد المتابعين للمؤسسات الإعلامية



شكل رقم (11) جدول مقارنة لنسبة تفاعل الجمهور قياسا بعدد متابعي الفيسبوك لأبرز وسائل الإعلام السورية - شهر نيسان 2022



الفرع الثاني: محاولات في مؤسسة العمل الإعلامي السوري

حاول السوريون توحيد جهود العمل الإعلامي للإعلام البديل عن الإعلام الرسمي، في محاولة لتأكيد الشفافية وحرية المعلومات، والخروج من رقابة أجهزة السلطة، وتنظيم جهود عمل الإعلاميين ومؤسساتهم الوليدة التي انطلق معظمها بعد الحراك الثوري، وتكللت بعض الجهود بنجاح نسبي، في تنظيم الأفراد والمؤسسات عبر إنشاء تجمعات وروابط واتحادات، والتوافق بين بعض المؤسسات الإعلامية على ميثاق شرف يضبط ممارسة مهنة الإعلام بأخلاق ومهنية.

أولاً: رابطة الصحفيين السوريين

تعدّ رابطة الصحفيين السوريين أولى محاولات تنظيم العمل الإعلامي بعد انطلاق الثورة السورية، وهي رابطة حرة عضويتها مفتوحة لكل الإعلاميين السوريين في الداخل والخارج، تركز على توفير جوّ صحي سلمي للصحفيين، حسب ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يُعدّ القاعدة الأساسية لعمل الرابطة.

وقد استطاعت الرابطة، منذ إنشائها في العام 2012، القيام بخطوات إيجابية، مثل: إنشاء مركز للرابطة في إدلب، وتأسيس جمعية للرابطة في ألمانيا، وأخرى في تركيا، بهدف مساعدة الصحفيين السوريين في هذه الأماكن. وفتح المجال أمام الصحفيين لمتابعة دراستهم العليا، عبر مذكرة تفاهم وقعتها الرابطة مع المدرسة العليا للصحافة في باريس.

وأهمّ التحديات التي تواجه الرابطة، وفق ما قاله سمير مطر رئيس الرابطة، هي تشتت الصحفيين الأعضاء في عشرات الدول، إضافة إلى عدم القدرة على الوصول إلى الصحفيين في الداخل السوري بشكل مباشر، إذ لا تملك الرابطة مقرات عمل في شرق سورية وأماكن وجود النظام، وتمثل الانتهاكات التي يواجها الصحفيون في جميع المناطق من قبل سلطات الأمر الواقع، أحد أهمّ التحديات التي لا يمكن إيقافها حتى الآن، لذا عملت الرابطة على تأسيس مركز الحريات التابع لها، وأسندت إليه مهمة توثيق الانتهاكات بحق الصحفيين، سواء أكانوا من المنتسبين إليها أم من غير المنتسبين إليها.

ثانياً: اتحاد الإعلاميين السوريين

بعد سنوات من تأسيس رابطة للصحفيين السوريين، كانت هناك خطوة أخرى هي تأسيس اتحاد الإعلاميين السوريين، الذي يسعى لأن يكون جسماً تنظيمياً للعمل الإعلامي في الداخل السوري، سواء للإعلاميين المستقلين أو التابعين لمؤسسات أو جهات معينة.

وضمّ الاتحاد في صفوفه حتى نهاية العام 2021، حوالي 549 عاملاً في المجال الإعلامي، معظمهم في شمال حلب، والعشرات منهم في إدلب، إضافة إلى عدد من الناشطين الإعلاميين المقيمين في مناطق سيطرة النظام السوري، ويتوزع قسم منهم في بلدان اللجوء السوري، ويتميز أعضاء الاتحاد بأنّ الغالبية العظمى

منهم ناشطات وناشطون إعلاميون حديثو العهد بالعمل الإعلامي، ومعظمهم تلقى دروات تدريبية ونشطوا إعلامياً بشكل فردي أو من خلال مؤسسات قدمت لهم فرصاً لتطوير خبراتهم.

وتحيط بعمل الاتحاد تحديات عدة، وفقاً لجلال التلاوي رئيس الاتحاد، الذي يرى أن تعدد القوى المسيطرة وتنوعها أدى إلى غياب المرجعية الموحدة، فشكل الأمر تحدياً مهماً في توحيد الجهود والأهداف، كما يشكل ضعف الإمكانيات وانعدامها في بعض الأحيان تحدياً لا يمكن تجاهله، إلى جانب المخاطر الأمنية وقلة المشاريع المقدمة لدعم الاتحاد من قبل المنظمات الفاعلة⁽³³⁾.

وقد حاول الاتحاد التغلب على التحديات عبر التنسيق مع جميع القوى الفاعلة في المنطقة، من مجالس محلية وقوى أمنية وعسكرية، لتسهيل عمل الإعلاميين وتأمين الحماية لهم، كذلك سعى إلى عقد لقاءات وتفاهمات مع جميع المؤسسات والكيانات الإعلامية الأخرى في المنطقة، لتنظيم العمل الإعلامي وتوحيد الجهد، للعمل على بناء هذا الجسم التنظيمي، ليكون مرجعية موحدة للإعلام في سورية.

وعلى الرغم من عدم القدرة في الوقت الحالي على توحيد العمل الإعلامي تحت مظلة واحدة، تكون مرجعية لها؛ فإن هذه الخطوات تعدّ أساسية في الأمر، وربما تؤتي ثمارها في المستقبل.

ثالثاً: ميثاق شرف للإعلاميين السوريين

تأسس ميثاق شرف للإعلاميين السوريين نهاية عام 2015، في محاولة لتكريس الجانب الأخلاقي في عمل المؤسسات الإعلامية، وتجنب الأخطاء التي وقع فيها الإعلاميون والمؤسسات الإعلامية خلال سنوات الثورة، ومنها التهميل وعدم التحقق من المعلومات، ونشر خطاب الكراهية وانتهاكات الخصوصية، إلى جانب العمل على دعم المؤسسات الإعلامية ومساعدتها في تنظيم شؤونها وتحسين أدائها وتوفير التدريب والخبرات والصلات مع الجهات الداعمة.

ويضم الميثاق حالياً 21 مؤسسة إعلامية سورية مستقلة، يتنوع إنتاجها بين صحف ومجلات مطبوعة وإذاعات وقناة تلفزيونية ومواقع إخبارية ووكالات أنباء.

وقد أكد حسين برو، الرئيس الأسبق لمجلس إدارة الميثاق، في حديث إلى صحيفة (العربي الجديد) عن الدور الرقابي لميثاق شرف، أنّ ميثاق (شرف) لا يطرح نفسه "كجهة رقابية، إذ لم يعد مفهوم الثواب والعقاب مجدداً". وقال إن هناك "مجموعة من الصحافيين السوريين المستقلين، وهم غالباً من رابطة الصحافيين السوريين، سيقومون بتقييم مدى التزام المؤسسات الإعلامية بالبنود المتفق عليها، وستطرح تقارير التقييم على الموقع الإلكتروني الخاص بالميثاق"⁽³⁴⁾.

وتتحدث رؤية الميثاق عن إتاحة الوصول إلى مصادر الأخبار والمعلومات عبر المؤسسات الإعلامية السورية المستقلة والمهنية والأخلاقية والمتسمة بالمسؤولية والخاضعة للمساءلة. وتفيد رسالة الميثاق بالعمل على تمكين المؤسسات الإعلامية السورية من ممارسة مهنة الإعلام بأخلاق ومهنية، وتؤكد دعم هذه المؤسسات

(33) مقابلة أجراها الباحث مع رئيس اتحاد الإعلاميين السوريين، جلال التلاوي، عبر الهاتف، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

(34) العربي الجديد، إطلاق ميثاق شرف للإعلاميين السوريين، 13 أيلول/ سبتمبر 2015، <https://2u.pw/jxKjw>



وتشبيكها، والمساهمة في تعزيز حرية الإعلام وأخلاقيات العمل الإعلامي بشكل عام.

وعن التحديات التي تواجه الميثاق، يقول ملحم العبد الله، مدير العمليات، في مقابلة أجراها معه الباحث، إن التحديات تتلخص فيما يلي:

- التغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتسارعة في المشهد السوري التي أدت إلى زوال وخروج العديد من وسائل الإعلام السورية المستقلة من المناطق التي سيطر عليها النظام أخيراً. وتوقف العديد من الوسائل الإعلامية عن العمل، بسبب توقف التمويل المرتبط بالسياسة.
- ارتفاع نسبة خطاب الكراهية والتمييز في الخطاب الإعلامي لوسائل الإعلام السورية.
- ضعف التواصل والتشبيك بين المؤسسات الإعلامية السورية.
- تشجيع المؤسسات غير الأعضاء في الميثاق على التوقيع على نص الميثاق والالتزام بمواده.

الفرع الثالث: وسائل إعلامية سورية أثبتت وجودها

لم تمنع حداثة الإعلام السوري البديل، والخبرة الشبابية المتواضعة التي أنشأتها، وجود نماذج إعلامية ظهرت خلال سنوات الثورة، أثبتت حضورها محلياً وعالمياً، واتسمت بامتلاكها قدرًا معقولاً من الاحترافية، ومواكبة الحدث، والثبات على النهج، والتطوير المستمر، سواء على صعيد المؤسسات الإعلامية بأشكالها المتنوعة المرئية والمسموعة والمكتوبة، أو على صعيد الأفراد الصحفيين والإعلاميين، وتستعرض هذه الدراسة باختصار تجربة عدد من المؤسسات الإعلامية التي أثبتت وجودها، وقد وقع الاختيار عليها دون غيرها من المؤسسات الناجحة، استناداً لمجموعة من المعايير، وهي:

1. استمرارية هذه المؤسسات منذ انطلاقتها، وحتى الوقت الحالي، فلم تتعرض لفترات توقف عن العمل أو انقطاع مؤقت خلال سنوات عملها.
2. وجود هيكل مؤسسي إداري يسير أمور المؤسسة، ووجود مجلس إدارة تصدر منه القرارات.
3. استقرار الدعم خلال سنوات نشأة المؤسسة حتى الوقت الحالي.
4. امتلاك المؤسسة لحد معقول من الاحترافية مع جودة المواد المنتجة.
5. الوصول إلى شرائح مجتمعية مختلفة، وبلدان متنوعة، ونمو في الانتشار والمتابعة.

أولاً: تلفزيون سوريا

وهو قناة تلفزيونية أسستها شركة (فضاءات ميديا) العربية الخاصة، تأسست عام 2018، مقرها الأساسي في إسطنبول، وتعرف القناة نفسها بأنها "خدمة إعلامية عامة، تتوجه لكل السوريين، تبتح حالياً من تركيا على أمل الانتقال إلى سوريا، تستخدم وسائل التواصل الجديدة والتقليدية، من أجل الإضاءة على قضايا السوريين، في الداخل والشباب. تدافع في عملها عن قيم الثورة السورية، لجهة تعزيز مبادئ المدنية والمواطنة في سوريا الجديدة، وترفض التسلسل والدكتاتورية، والتطرف الديني، مؤكدةً على وحدة سوريا شعباً وأرضاً. وتنبذ جميع أشكال التدخل الأجنبي"⁽³⁵⁾، تُعنى القناة بالشأن السوري على وجه الخصوص، إلا أنها تغطي كذلك الشؤون العربية والعالمية.

تميزت القناة بعملها الاحترافي، بالرغم من كون معظم العاملين فيها من الشباب الإعلاميين الذي بدأ تجربته كمواطن صحفي، وبرامجها المتنوعة التي تسلط الضوء على مختلف القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، سواء بأسلوب العرض الجدي أو الهزلي، بالإضافة إلى البرامج الفكرية التحليلية التي تجمع وجهات النظر المختلفة تجاه القضايا، هذا إلى جانب تغطيتها للأحداث السورية والعربية والعالمية عن كثب وبدقة.

(35) - موقع تلفزيون سوريا، من نحن: <https://S3rOn.us.cutt/>

وقد كسر (تلفزيون سوريا) قوالب الإعلام التقليدي السوري في تغطية الحدث، ونقل معاناة الشارع السوري، واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي ليكون قريباً من المتلقي، ويسمع صدى صوته، كما عمل على متابعة كل ما يجري عبر وسائل التواصل الاجتماعية، باستخدام المنشورات التصويرية والمكتوبة والفيديوهات اليومية التي تختزل الحدث بتكثيف مدروس يترك الأثر ويخرج عن المألوف.

وقد واكب الموقع الإلكتروني القناة، من خلال تغطيته للأحداث ومتابعتها عبر تبويبات الأخبار والتقارير والتحقيقات، وضم الموقع أيضاً عدداً كبيراً من مقالات الرأي التي تناقش مختلف القضايا الفكرية والدينية والسياسية والثقافية، وبعض الدراسات البحثية.

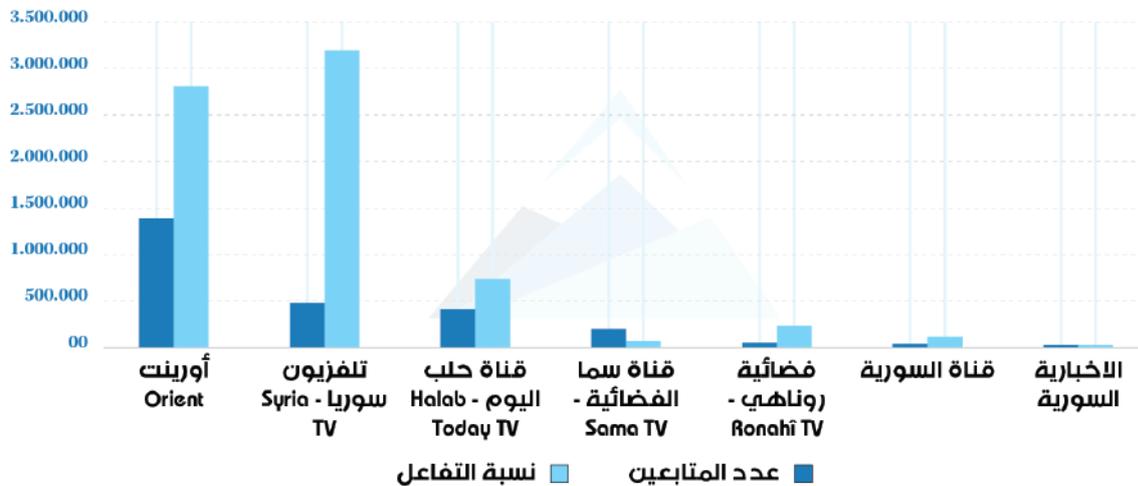
وقد اتسم محتوى منتج القناة والموقع بالتجدد بشكل دائم، سواء بنوع البرامج المطروحة، أو كيفية معالجتها للقضايا، وتمكّن موقع القناة الإلكتروني من استقطاب كثير من الأعلام الكاتبة، وحقق حضوراً قوياً على وسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يُحسب لقناة تلفزيون سوريا، ويجعلها تواكب تطور الإعلام البديل ومنتجات الثورة الرقمية المتجددة التي تجعل من يتخلف عنها خارج إطار العالم.

واستطاع تلفزيون سوريا خلال سنواته القليلة الوصول لشرائح مجتمعية مختلفة، وبلدان متنوعة، إذ بلغ متوسط الزيارات اليومية لصفحته الرسمية 95 ألف زائر، كما تجاوزت المشاهدات الشهرية للموقع 5 مليون، وتشير حركة نشاطات صفحات التلفزيون على وسائل التواصل الاجتماعي إلى الزيادة المستمرة في تفاعل الجمهور معه على مستوى المشاهدات والتعليقات والتفاعلات، متفوقاً بذلك على أقرانه من القنوات، ومنافساً قنوات عالمية.

ويظهر الشكل التالي تفوق تلفزيون سوريا من حيث تفاعل المتابعين على صفحات الفيسبوك قياساً بعدد المتابعين، بالمقارنة مع قنوات تلفزيونية سورية أخرى، كما يظهر الجدول تدني كبير بعدد متابع قنوات النظام الرسمية.



نسبة التفاعل مقارنة بعدد المتابعين للقنوات التلفزيونية



شكل رقم (12) جدول مقارنة لنسبة تفاعل الجمهور قياساً بعدد متابعي الفيسبوك للقنوات التلفزيونية السورية - شهر نيسان 2022

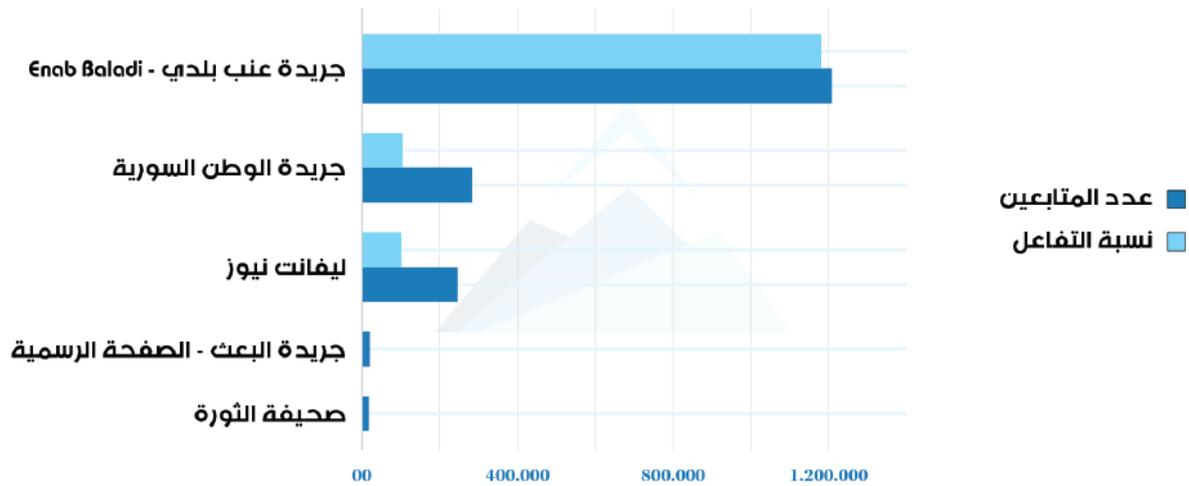
ثانيًا: عنب بلدي

وهي جريدة أسبوعية تُعنى بشأن الثورة السورية، صدر عددها الأول في مطلع عام 2012، على يد مجموعة من الناشطين والصحفيين، وتعرف (عناب بلدي) نفسها بأنها "مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدّم تغطيات صحفية على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي، بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، متنوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى"⁽³⁶⁾.

وقد تحولت (عناب بلدي) من جريدة أسبوعية إلى مؤسسة إعلامية مع الوقت، وأطلقت موقعًا إخباريًا إلكترونيًا، باللغتين العربية والإنجليزية، يغطي الموقع الأخبار السورية والدولية والعالمية على نحو عام، ويركز على الشأن السوري على نحو خاص، ويضم تبويبات متنوعة لقضايا إنسانية وفكرية وثقافية واقتصادية ورياضية وسياسية، أما الجريدة فكانت في بدء صدورهما تركز على الحراك الشعبي في سورية والتظاهرات واجتياح المدن وأخبار المعتقلين، بالإضافة إلى فتح ملفات متعلقة بالذاكرة السورية. وإضافة إلى عناية (عناب بلدي) بالشأن السوري وتسليط الضوء على معاناة السوريين وأوضاعهم في الشمال السوري وغيره، أخذت الآن تسلط الضوء على أهم الأحداث السياسية العربية والدولية. وتهتم الجريدة بإعداد تحقيقات تُبرز من خلالها مشكلات حقيقة تتعلق بالثورة السورية، سواء على صعيد إنساني أو سياسي، أو إعلامي.

ويظهر الشكل التالي تفوق صحيفة عناب بلدي من حيث تفاعل المتابعين على صفحات الفيسبوك قياساً بعدد المتابعين، بالمقارنة مع صحف سورية أخرى، كما يظهر الجدول التالي الكبير بعدد متابعي صحف النظام الرسمية، البعث والثورة.

نسبة التفاعل مقارنة بعدد المتابعين للصحف والجرائد



شكل رقم (13) جدول مقارنة لنسبة تفاعل الجمهور قياساً بعدد متابعي الفيسبوك لصحف وجرائد سورية - شهر نيسان 2022

(36) - موقع عناب بلدي، عن عناب: <https://cutt.us/rUJ64>

ثالثاً: راديو روزنة

انطلقت أولى موجات راديو روزنة عبر الإنترنت عام 2013، بدعم من عدّة مؤسسات إعلامية وحقوقية⁽³⁷⁾، وبجهود مجموعة من الناشطين والصحفيين السوريين في الداخل السوري والخارج، بهدف تزويد المواطن السوري بأخبار العالم، ونقل معاناته عبر الأثير، واتخذ الراديو من فرنسا مقراً له في السنة الأولى، قبل الانتقال إلى مدينة غازي عنتاب التركية.

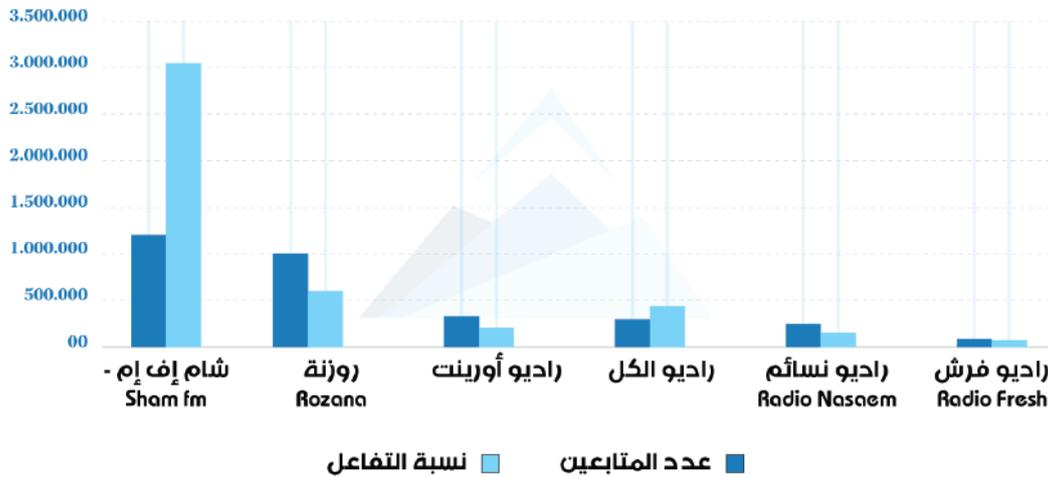
ويعد راديو روزنة مؤسسة مستقلة، تتناول برامجه مواضيع مختلفة، ويشمل موقع الراديو أقساماً متنوعة، تركز على القضايا الاجتماعية، وإضافة إلى البث المباشر، يُقدّم الموقع تقارير وتحقيقات ومقالات رأي، وقسم الميديا، ويواكب الثورة الرقمية بالبودكاست، والبرامج التي تلامس اهتمام السوريين، من الحديث عن المعتقلين، إلى هموم الشارع، وإلقاء نظرة تاريخية على المدن، وغير ذلك من الموضوعات. ما يجعل راديو روزنة فضاءً مجتمعياً للسوريين، يركز على قضاياهم ومشكلاتهم اليومية أكثر من التركيز على الأخبار والقضايا الدولية والعالمية.

وقد توسعت قاعدة راديو روزنة الجماهيرية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما صفحته على الفيسبوك التي تشهد نمواً مستمراً في تفاعل الجمهور معها، وتقدمًا ملحوظاً على نظرائها من صفحات الإذاعات الأخرى.

ويظهر الشكل التالي تفوق راديو روزنة من حيث تفاعل المتابعين على صفحات الفيسبوك قياساً بعدد المتابعين، بالمقارنة مع محطات راديو سورية أخرى، كما يظهر الجدول اهتماماً كبيراً من قبل متابعي الراديو في مناطق سيطرة النظام السوري بصفحة راديو شام اف ام على فيسبوك، وهو محطة راديو خاصة.



نسبة التفاعل مقارنة بعدد المتابعين لمحطات الراديو



شكل رقم (14) جدول مقارنة بين نشاط صفحة راديو روزنة على الفيسبوك وصفحات إذاعية مشابهة - شهر نيسان 2022

(37) - موقع مراسلون بلا حدود، نسخة أرشيفية، <https://cutt.us/Kf1Dl>

رابعًا: شبكة شام

هي مؤسسة سورية مستقلة، أُسست في شباط/ فبراير 2011، قبل انطلاقة الثورة السورية، على يد مجموعة من الناشطين السوريين، وسعت المؤسسة إلى بناء إعلام بديل، يستمد قيمه من قيم الثورة المبنية على الحرية، وقد هدفت في بداية انطلاقها إلى تغطية أخبار الثورة السورية ونقلها عبر صفحاتها على فيسبوك (شبكة شام) لتكون فضاءً حرًا للمواطنين الصحفيين لتغطية أخبارهم ونقلها، فكانت من أوائل الصفحات السورية التي تغطي أخبار الثورة في بدايات الثورة، واستطاعت تغطية أحداث بدايات الثورة في درعا بدقة، لأن معظم العاملين فيها من تلك المدينة، وبسبب توجهها المنحاز كليًا إلى الثورة، تعرّض العاملون فيها للملاحقات والمضايقات والاعتقال والاستشهاد⁽³⁸⁾.

ومع مرور سنوات الثورة، توسعت الشبكة، فأصبحت مؤسسة إعلامية متكاملة مرخصة ينبثق عنها عدّة مؤسسات ومشاريع إعلامية. ويعمل موقعها الإلكتروني على تغطية الأخبار المحلية والعربية والعالمية، ويضم تبويبات متنوعة تشمل المقالات والدراسات والأبحاث المختصة بالشأن السوري، وأقسامًا أخرى تعنى بالثورة⁽³⁹⁾. وما زالت "شبكة شام" صامدة حتى الآن، بالرغم من تعرّضها لصعوبات تتعلق بالدعم والاستمرارية وغيرها.

وقد استطاعت "شام" مواكبة التطور الإعلامي المستمر على الساحة التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي، عبر التقنيات المختلفة التي اعتمدها في تغطية الخبر ونقله، مما أسهم في تحقيقها انتشارًا واسعًا في الأوساط الجماهيرية، وعمل على زيادة التفاعل الجماهيري مع صفحة موقعها الإلكتروني، وحساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي،

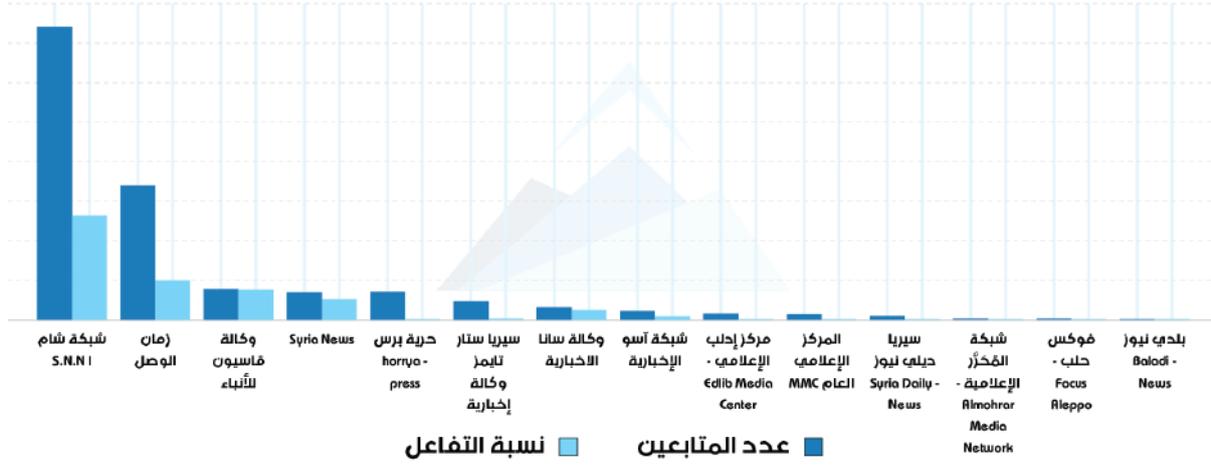
ويظهر الشكل التالي تفوق موقعي شبكة شام، وزمان الوصل من حيث تفاعل المتابعين على صفحات الفيسبوك قياساً بعدد المتابعين، بالمقارنة مع مواقع الكترونية سورية أخرى، كما يظهر الجدول التالي الكبير بعدد متابعي صفحة وكالة سانا الرسمية التابعة للنظام السوري، التي تتمتع بدعم حكومي كبير، ما يعكس عدم الثقة بمحتواها.

(38) - في عيدها العاشر؛ شبكة شام أول من نقل أخبار الثورة، موقع تلفزيون سوريا. <https://cutt.us/OjzLE>

(39) - لمحة عن شبكة شام، شبكة شام <https://cutt.us/xdMsK>



نسبة التفاعل مقارنة بعدد المتابعين للمواقع الإلكترونية



شكل رقم (15) يوضح التفاعل الكبير لمتابعي صفحتي الفيسبوك لموقعي شبكة شام وزمان الوصل قياسا بنظرائهما من المواقع المشابهة - شهر نيسان 2022

المطلب الثالث: تحديات بناء قطاع الإعلام في سورية المستقبل

واقع الفوضى والهشاشة وعدم اليقين في قطاع الإعلام السوري، في حالته الراهنة، يعزز القناعة بصعوبة العمل على بناء قطاع الإعلام في سورية المستقبل، فالتحديات كثيرة ويتركز أبرزها في الحرب المستمرة وسيناريوهات الحل السياسي غير الواضحة حتى الآن، فالواقع طارد للمؤسسات المستقلة الحرة، ولا يبني الإعلام الناجح في بيئة تشريعية وسياسية واجتماعية لا تتمتع بحرية كاملة مسؤولة، الأمر الذي يكاد يكون مستحيلًا في الواقع الحالي، ولعلّ أهم تحديات الإعلام في سورية تتركز في معالجة أسباب تردي العمل الإعلامي أولاً، وفي التعامل مع نظرة سلطات الأمر الواقع إلى العمل الإعلامي، وصعوبة الحصول على الدعم المالي، وضعف مأسسة العمل الإعلامي، وهذه التحديات لها أكبر الأثر في مصير ومستقبل العمل الإعلامي في سورية.



الفرع الأول: تحديات تردي الوضع الإعلامي

أولاً: أسباب ضعف قطاع الإعلام السوري

يرجع تردي الأوضاع الإعلامية في سورية إلى أسباب كثيرة، منها ما يتعلق بواقع المؤسسات الإعلامية ذاتها، وأداء هذه المؤسسات وعلاقتها بالسلطات المتنوعة وتأثير هذه السلطات على أدائها ودورها، إضافة إلى أسباب أخرى أظهرها الصراع في سورية طوال سنوات الثورة.

وبدءاً بأزمة الهوية لدى الشعب السوري، فقد تفجر صراع إعلامي يتعلق بصراع هويات متنوعة، قومية ودينية واثنية، ومناطقية أيضاً، وأظهر هذا الصراع هشاشة الانتماء إلى الوطن السوري، وقد صنعت أطراف هذا الصراع الهوياتي محتوى لخطابها الإعلامي قدّمته عبر أجهزة إعلامية تروج لأفكارها وتطلعاتها، وتحاول زرع مفاهيم جديدة لضمان استمرارها كقوى طامحة لتكريس وجودها.

كما أن تشابك المصالح الدولية وصراعتها، في سورية وعليها، أفرز وسائل إعلام تقدّم محتوى يروج وينافح عن مصالح الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في القضية السورية، فضخت هذه الأطراف كثيراً من الأموال، وجيّشت الإعلاميين لقيادة مؤسسات إعلامية ذات توجه سياسي لا يولي أهمية للقضية الوطنية السورية وأثار الصراع ونتائجه.

أما ما يتعلق بواقع المؤسسات الإعلامية وأدائها، فإن أسباب تردي واقعها كثيرة، نعدّ منها:

1. سيطرة السلطة في سورية على المجال الإعلامي، وتبنيه سردية النظام وتجاهله الواقع ومأساته، أفقدت مؤسسات الإعلام الرسمي القدرة على الإقناع وكسب الثقة.
2. برز ضعف هذه المؤسسات في إدارة الأزمة إعلامياً، إلى جانب ضعف بنيوي قديم ناتج عن ضعف البنية التقنية وقلة الخبرات، نتيجة إهمال تطوير هذه القطاع والفساد الطويل وهجرة الكفاءات من القطاع الإعلامي المحلي.
3. عدم قدرة هذه المؤسسات على المبادرة خارج توجهات أجهزة السلطة، وفشلها في منافسة الإعلام غير الرسمي.
4. سياسات قوى الأمر الواقع في مختلف مناطق النفوذ، من حيث التعامل مع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية ومحاولة تطويعها، ما أدى إلى إضعاف المؤسسات الإعلامية، وتحجيم دورها، وحصر العمل الإعلامي بالوسائل والإعلاميين التابعين أو المؤيدين لهذه الجهات.
5. فوضى الصراع والتشتت الفكري والعقدي، وتضارب الخطابات الإعلامية، وتوجيهها ومحاولات السيطرة عليها؛ ما أدى إلى عدم الثقة بوسائل الإعلام، ورفض الجمهور خطاباتها الإعلامية وإهمالها، إضافة إلى تسلق غير المختصين على المهنة، وانحسار احترام المجتمع لهم وللإعلاميين عمومًا.

ثانيًا: سلطات الأمر الواقع والإعلام

لم تتح سلطات الأمر الواقع في المناطق المحررة للصحفيين حرية كاملة، تمكّنهم من ممارسة عملهم الصحفي دون مضايقات أو تهديدات أو تعرّض للقتل، سواء بالقصف المستمر على الشمال السوري أو بالانتهاكات والاعتداءات التي تُمارس ضد الإعلاميين. وقد تكررت حالات الإخفاء القسري، والتعذيب، والاعتقال، والتهديد، والمنع من ممارسة العمل الصحفي في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة، والفصائل العسكرية.

ويزداد الوضع سوءًا في مناطق سيطرة النظام؛ إذ أضحي انتقاد الأوضاع الاقتصادية عبر وسائل التواصل الاجتماعي يستدعي تدخل المخابرات، التي تُجبر الشخص على تغيير أقواله، إذا كان من الموالين للنظام السوري، كما حصل مع المذيعة والشاعرة السورية رنا علي.

ومع افتراض سيناريو بقاء تلك القوى، فإن بناء إعلام مستقبلي في سورية لن ينجح، ما لم ينجح سيناريو الحل السياسي القائم على الانتقال السياسي الديمقراطي وبناء دولة القانون، وتفكيك القوى المسلحة خارج إطار الدولة، فالتجارب لم تكن مشرقة في معظم المناطق المحررة، ولم تقدّم كل القوى المسيطرة، على اختلاف انتماءاتها وأفكارها، نموذجًا مشرفًا في احترام الإعلام والعمل الصحفي، وفي ظل الوضع الراهن غير المستقر أمنياً أو سياسياً، ستكون حرية الإعلام مهددة، والعمل الإعلامي رهينة تعامل القوى المسيطرة ونظرتها إلى الإعلام ودوره.

ثالثًا: الدعم معضلة الإعلام

على الرغم من أن معظم المؤسسات الإعلامية السورية تعمل بتمويل بسيط، لا يساهم في تطوير عملها وتحسين شروطه التقنية وتحسين الأجور والمكافآت، فإن القلة من المؤسسات الإعلامية السورية تحظى بنوعين من الدعم، وكلاهما ليس دون شروط، كما يشير واقع الحال.

النوع الأول من الدعم هو الذي تتلقاه بعض هذه المؤسسات، مالياً أو عينياً، من منظمات دولية، وجهات حكومية إقليمية أو دولية، أو تيارات سياسية وفصائل مسلحة محلية سورية مختلفة التوجهات، ولا يمر هذا الدعم دون شروط تحول فعلياً دون استقلال قرار هذه المؤسسات وسياساتها التحريرية، والتأثير في خطابها، وقد أدى تحكّم الجهات الداعمة في حالات كثيرة إلى إيقاف عمل مؤسسات كثيرة، وإغلاقها كلياً، كما أعاق الدعم غير المتواتر وغير المنتظم، والشحيح أحياناً، سير عمل بعض المؤسسات وتطورها، ومواكبتها للمتغيرات.

أما النوع الثاني من الدعم المالي المقدم للمؤسسات الإعلامية، فقد تولاه أفراد، معظمهم رجال أعمال سوريون، وهو نوع من الدعم المشروط غالباً، يؤكد واقع الحال أنه أدى إلى تدخل الجهة الداعمة في السياسات الإدارية والتحريرية لمعظم المؤسسات الإعلامية التي تتلقى هذا النوع من الدعم، وقيّد حرية التعبير، وعمل على توجيه خطاب المؤسسة وسياسات التشغيل فيها.

ولا يفوتنا الإشارة إلى المؤسسات الإعلامية السورية التي أسستها شركات ربحية خاصة، سورية أو عربية أو دولية، وتعتبر هذه المؤسسات الأكثر ثباتاً واستقراراً في عملها وعقود موظفيها وخط سير تطورها المهني، مع



ما يتناولها من انتقادات تتعلق بمستوى استقلال قرار إدارتها، وخطها التحريري، وانحيازها إلى سياسات قريبة من توجهات ملاكها.

الفرع الثاني: تصورات أولية لحل مشكلة التمويل

لأن مشكلة التمويل تشكل أبرز تحديات استمرار واستقلالية المؤسسات الإعلامية السورية، لا بدّ من تخطي أزمة تمويل هذه المؤسسات والاستغناء عن شروط وتدخل ونفوذ الجهات الداعمة، والسبيل إلى ذلك اعتماد سياسات كفيلة بابتكار مصادر تمويل تكفل الاستدامة المالية، ومنها على سبيل المثال:

1. التوجّه نحو الدعم الأهلي للمؤسسات الإعلامية، عبر كسب ثقة السوريين وتشجيعهم على الانحياز للإعلام المستقل ودعمه.
2. تطوير فكر المؤسسة باتجاه التنافس على أساس ربحي، دون الإخلال بمهنية وأخلاق العمل الإعلامي.
3. تأسيس وحدات إنتاج متخصصة بصنع المحتوى القابل للتسويق.
4. التوجه نحو سوق الإعلانات، واعتماد شركات مع القطاع الخاص التجاري والصناعي والخدمي، والقطاع العام، متى أمكن ذلك.
5. تطوير وحدات التدريب في المؤسسات الإعلامية، لتتمكن من إقامة دورات تدريبية مأجورة.
6. تنوع الشراكات مع الجهات الداعمة والمانحة من منظمات المجتمع المدني والوكالات الأممية المعنية بالمجال الإعلامي.
7. التبرع المباشر للمؤسسة من الأفراد.
8. العمل على تأسيس وتنظيم كيان إعلامي يتولى تنسيق جهود المؤسسات والأفراد العاملين في الحقل الإعلامي، للتواصل مع الجهات الداعمة لتلقي المنح والمساعدات وتوزيعها على المؤسسات المنتسبة إليه، ما يضمن عدم تدخل الجهات المانحة بشكل مباشر في عمل المؤسسات الإعلامية.



الفرع الثالث: تصورات حول مستقبل الإعلام في سورية

يُنظر إلى الإعلام على أنه محور رئيسي في تطور المجتمعات الحديثة، لا سيّما بعد انفجار الثورة الرقمية ووسائل التواصل، وما فرضه من مناخات وآليات عمل جديدة، فقد أضحت حرية الإعلام رمزاً لحرية البشر، وتعبيراً عن صحة المجتمعات، وشرطاً للوعي، وضرورة للرقابة على أداء السلطات، وتبادل الأفكار.

ولعل أحد أكبر التحديات في الدولة السورية الجديدة هو بناء السلطة الرابعة (سلطة الإعلام)، وخلق مناخ لإعلام حر ديمقراطي لا تسيطر عليه السلطة، ولا رأس المال، مع مراعاة توضيح المهمات الأساسية التي يجب أن توكل إلى السياسات الإعلامية في سورية المستقبل، والقوانين الناظمة للإعلام، والمخاطر التي تحيط بعمل وسائل الإعلام في سورية مستقبلاً، كالنواقص والاحتياجات، وأهمية تنظيم الإعلام الرقمي، وما يجب أن يكون عليه مستقبل الإعلام الرسمي، والحزبي كذلك، وضوابط منع احتكار الميدان الإعلامي أو أدلجته، وشروط تمويل الإعلام وحدوده، وكذلك حدود الاستقلالية، وغير ذلك.

وكل هذه التصورات لا يمكن تحويلها إلى واقع دون إنجاز حلّ سياسي يوقف القتل والدمار والتهجير، ويعبر بسورية نحو الانتقال السياسي الديمقراطي، ويفتح أبواب الأمل بمستقبل لا يسيطر عليه الاستبداد والتطرف والانتهاكات.

ولعل أهمّ الأدوار المنتظرة من الإعلام المستقبلي في سورية ما يلي:

1. مخاطبة شرائح المجتمع وأطيافه كافة، واستيعاب واحترام انتماءات الشارع السوري المختلفة، والبعد عن الخطابات التي تثير النعرات الطائفية وتحرك الحساسيات المجتمعية، فيكون خطابه وطنياً سورياً ديمقراطياً.
2. يعوّل السوريون على الإعلام في سورية المستقبل، ليكون مساحة حرة للرأي والرأي الآخر، ونقاش وجهات النظر المختلفة، من دون أيّ تحيز، وبكل شفافية وحرية ووضوح.
3. وينتظر من الإعلام أن يكون سلطة رقابة حقيقية على الحكومات والمجتمع، يوجه وينقد ويثقف، دون خوف من الانتهاكات أو المضايقات.
4. ويؤمل من الإعلام المستقبلي العمل على تطوير البنى الفكرية والمعرفية، لأفراد المجتمع، وتقديم برامج ومحتوى بأشكال مختلفة للجمهور، بما يضمن تنوع العرض، ومراعاة اختلاف الشرائح المجتمعية فكرياً وعمراً وثقافة.
5. وتعد مهمة بناء كوادر إعلامية على نحو مستمر ومتجدد إحدى المهمات التي تسند إلى الإعلام المستقبلي، ومواكبة التطوير المستمر في العالم، لتكون هذه الكوادر قادرة على تقديم الجديدة



- باستمرار، كاسرة للقوالب التقليدية التي اعتاد عليها المتلقي، ومجددة في الفكرة والطريقة والطرح.
6. وتُعدّ قدرة الإعلام المستقبلي على تطويع الإعلام الرقمي لصالحه تحدّيًا كبيرًا، لاستقطاب الأجيال الناشئة، وكسب ثقتها وحضورها.
7. أخيرًا، فإن ضمانات حرية الإعلام واستقلالية وسائله تبدو غير متصورة في هذا العصر، بوجود "وزارة إعلام" تتبع في إدارتها ملف الإعلام وأوامر الحكومات ومصالحها، وهو ما يجعل تأسيس هيئة إعلام مستقلة، تنظم عمل الإعلام وفق قانون حديث يكفل حريته وشؤون العاملين في هذا القطاع، أبرز الضمانات لحرية الإعلام.



استنتاجات الدراسة

تفاوت حضور الإعلام ومؤشر حرّيته قبل الثورة السورية بحسب طبيعة السلطة الحاكمة ونظرتها لدور الإعلام، وشهدت فترة حكم نظام الأسد، الأب والابن، أسوأ مرحلة بتاريخ الإعلام السوري، حيث جرى خنق وسائل الإعلام، والتحكم الممنهج بها من قبل الأجهزة الأمنية، والقوانين التي تفرض عقوبات وغرامات على معارضة وانتقاد النظام، مع منع شبه كامل للإعلام المستقل.

أطلقت الثورة السورية دينامية نشطة في حركة تأسيس قطاع الإعلام البديل، وأبرزت ظاهرة المواطن الصحفي، ناقلاً للحدث وموثقاً له، ومراسلاً ميدانياً، وضحية للانتهاكات أيضاً.

بني الخطاب الإعلامي الجديد على مرتكزات عدة، لغوية وفكرية وفنية، استخدمها الإعلام لإيصال رسائله متجاوزاً الوسائل المرئية والمسموعة والمكتوبة. وظهرت إيجابيات هذا الإعلام وسلبياته جلية نظراً لحدائثة التجربة وجدّتها، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت مؤسسات إعلامية تأسست خلال سنوات الثورة، من إثبات حضورها في الساحة الإعلامية، وترك بصمة حقيقية، رغم ضعف تأثير الإعلام الجديد في الرأي العام العالمي والعربي.

عانى الإعلام في المناطق المحررة، بالرغم من مساحة الحرية التي حظي بها، تحديات وانتهاكات شتى، من اعتقال وخطف وإخفاء قسري وتعذيب وتهديد وتكسير أدوات ومنع من مزاولة المهنة، وقد بلغت الانتهاكات حدّ القتل، وبقي إعلام النظام قامعاً للحرية الإعلامية بشكل كامل طوال سنوات الثورة، كما كان قبلها. وساهمت سلطات الأمر الواقع، على تنوعها ونفوذ وتحكم جهات الدعم في الإعلام، في تردي أحوال الإعلام في سورية.

يعد بناء إعلام مستقبلي من أهم التحديات التي ستواجه الدولة والمجتمع في سورية الجديدة، التي لا يمكن تصور مستقبل لها دون انتقال سياسي نحو نظام حكم ديمقراطي، إذ يقع على عاتق الإعلام مهمة الرقابة على الحكومة والمجتمع، ونقل الحقيقة ضمن قيم العمل المهني والحرية والعدالة والمشاركة، وتقديم خطاب إعلامي يعزز انتماء المواطن لهويته السورية، والعمل على صناعة كوادر إعلامية وتطويرها، ومواكبة الثورة الرقمية، وتطوير البنى الفكرية والثقافية والعلمية المقدمة للجمهور.

التوصيات:

- دعم جهود مؤسسة وسائل الإعلام، والتجمعات الإعلامية، وإخضاعها لنظم الإدارة الرشيدة والمحاسبة ومراقبة الجودة.
- دعم مسارات تعزيز القيم المهنية لدى العاملين والمؤسسات، والالتزام بالموضوعية والشفافية والدقة في نقل الخبر وتغطيته.
- ضرورة دعم المؤسسات والإعلاميين الذين يتبنون خطاباً ديمقراطياً وطنياً جامعاً للسوريين ينهض بالوطنية السورية ويعزز الانتماء السوري في مواجهة خطابات انفصالية وانعزالية ومتطرفة ووطنية واستبدادية، وتنشيط الخطاب الإعلامي الموجه إلى غير السوريين، ولا سيما الإعلام الناطق باللغات الأجنبية.
- العمل على تكريس حرية الإعلام في مناطق المعارضة واحترام العمل الإعلامي، وحماية وضمان سلامة الإعلاميين من قبل سلطات الأمر الواقع الحاكمة وتجريم الانتهاكات بحقهم.
- قوننة وتنظيم العمل الإعلامي في مناطق المعارضة، وضمان حرية مزاولة المهنة، وتنظيم إنشاء المؤسسات الإعلامية في تلك المناطق.
- العمل على توفير بيئة لصناعة كوادر إعلامية وتطويرها، بالتدريب وتعزيز الاحترافية وامتلاك المعرفة بإدارة المؤسسات، بالتعاون مع جهات إعلامية عربية ودولية.
- تعزيز كفاءة التمويل الذاتي للمؤسسات الإعلامية بما يضمن بقاءها حرة بعيدة عن نفوذ الداعم، وتحكمه.
- تمكين دور المرأة في المجال الإعلامي بمختلف أشكاله، وإزالة المعوقات التي تحول دون عملها بمساواة تامة، وتوليها مسؤوليات قيادية، والعمل على تأمين فرص النجاح لها لتكون فاعلة في المجال الإعلامية.



المراجع والمصادر

الكتب:

- الحلاق، عبد الله. الصحافة السورية بين خلافتين، (بيروت، مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014)
- الداية، فايز. علم الدلالة العربي، (دمشق، دار الفكر، 1996)
- الرفاعي، شمس الدين. تاريخ الصحافة السورية، (القاهرة، دار المعارف، 1961)
- المصطفى، حمزة. المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012)
- ابن منظور. لسان العرب، (بيروت، دار صادر، 1414هـ)

المواقع الإلكترونية:

- قانون المطبوعات: <https://cutt.us/F37gT>
- الجزيرة صحيفة الدومري.. حين أعدم الأسد دومري الشام <https://cutt.us/TtwyF>
- إيلاف، علي فرزات يتحدث عن إيقاف الدومري: <https://cutt.us/9fQK9>
- سيربانيوز، من نحن: <https://cutt.us/2egt7>
- <https://cutt.us/2fGeE> An upswing in Syria's private sector
- يوتيوب، مقابلة مع نضال معلوف:
<https://www.youtube.com/watch?v=1lWuMCxkEdY>
- عكس السير، من نحن: <https://cutt.us/3CLeH>
- تلفزيون أورينت، أورينت عشر سنوات سورية، <https://cutt.us/h1Jqs>
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة، <https://cutt.us/Dfl5t>



- <https://cutt.us/Ona9t> سياسة بوست، 10 أفلام تساعدك على فهم المأساة السورية خلال العقد الماضي
- <https://cutt.us/wH30z> العرب، انحراف إعلام المعارضة عن طريق الثورة السورية يقتضي تصحيحًا للمسار
- <https://cutt.us/S3rOn> تلفزيون سوريا، من نحن
- <https://cutt.us/rUJ64> عنب بلدي، عن عنب
- <https://cutt.us/Kf1DI> مراسلون بلا حدود، نسخة أرشيفية
- <https://cutt.us/OjlLE> تلفزيون سوريا. في عيدها العاشر: شبكة شام أول من نقل أخبار الثورة
- <https://cutt.us/xdMsK> شبكة شام، لمحة عن شبكة شام
- <https://cutt.us/cuSbl> جريدة المدن، قانون جديد للإعلام في سوريا
- <https://cutt.us/9JzdH> <https://cutt.us/XxcnE> المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، الثقب الأسود عشر سنوات من الانتهاكات
- <https://cutt.us/13518/03/05/2021/arabic/org.sn4hr> الشبكة السورية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي عن أبرز الانتهاكات بحق الإعلاميين في سوريا في اليوم العالمي لحرية الصحافة
- <https://cutt.us/CWrWQ> الشرق الأوسط، قانون للإعلام يقلق صحافيي شمال شرق سورية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon Arřtirmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org

أبحاث سياسية



أبحاث اجتماعية



أبحاث اقتصادية



أبحاث قانونية



ترجمات

